المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الرابع والسبعون - شباط ٢٠١٩

No. 74 Feb . 2019

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

نصير فليح

ما الذي يجعل الممارسة الديمقراطية ، حتى لو كانت نزيهة بما يكفي، ان تبتعد عن مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية ، او درجة معقولة منها على الاقل ؟ سؤال نفكر فيه ونطرحه في بلادنا مثلما يطرح في الكثير من بلدان العالم ايضا ، فأين يكمن الخلل ، او الجزء الغامض في هذه المفارقة؟ فالمعروف ان الانظمة الاستبدادية ، بحكم تغييبها للارادة الشعبية ، هي الانظمة التي تقترن اكثر بالظلم والقمع ومصالح القلة على حساب الاكثرية، وهو ما نستطيع ان نلاحظه بشكل واضح في العراق وعالمنا العربي او سواه ، وهذه حقيقة ، مع ذلك ، فان الكثير من التجارب الديمقراطية ، سواء الناشئة او حتى العريقة ، لم تقدم حلولا جذرية لسؤال العدالة الاجتماعية الكبير .

يبدو ان هناك عدة اسباب لا سببا واحدا لهذا ، وهذه الاسباب تختلف في المجتمعات والتجارب الديمقراطية المختلفة ، ومن اهمها وجود قوى فاعلة في البنية السياسية والاقتصادية والفكرية في المجتمع ، او ما يسمى احيانا «بالدولة العميقة» ، ذات قدرة فاعلة في تشكيل توجهات الناس ، او وجود تحديات خارجية في بعض الحالات تهدد البلاد برمتها ، مما يمنحها الاولوية في توجهات الناس امام صناديق الاقتراع ، او سيطرة ايديولوجيات معينة، او تغلغل مظاهر الفساد ، او غير ذلك .

اذا ذهبنا الى الجذور العميقة للسؤال ، اي الى تلك الافكار التي تدعو الى المساواة التامة بين الناس ، فان هذا سيبدو نوعا من حلم مثالي و يوتوبيا راودت الكثير من الافكار والمفكرين ، ولكنها لم تتحقق على ارض الواقع بشكل ملموس وملحوظ ، لذا فان سؤالنا هنا لا يذهب الى مناطق من هذا النوع ، بل الى مناطق اكثر واقعية ، اي الفوارق الشنيعة بين الاغنياء والفقراء وسبل تقليلها .

على المستوى العالمي في حاضرنا الحالي ، مثلا ، يمكن ان نؤشر بهذا الخصوص الى احتجاجات اصحاب السترات الصفراء في فرنسا ، او حقيقة مجرد وجود حزبين فقط يتعاقبان على السلطة في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة او بريطانيا ، اما على المستوى العربي ، وهو يختلف كثيرا ، نعرف كم ان غياب العدالة الاجتماعية لعب دورا هاما في ما سمي «بالربيع العربي» ، واحتجاجات السودان الحالية مثال على ذلك ، اما بالنسبة لنا في العراق، فرغم ان الانتخابات تجري ضمن معايير مقبولة (ولا نقول مثالية) فان الفوارق الاجتماعية في الاوضاع المعيشية وحجم الاجحاف فيها ملحوظ جيدا ، ويلعب الفساد فيها دورا مهما ، فضلا عن مراكز القوة التي تمثلها الاحزاب الحاكمة ، رغم ان التهديدات الوجودية الارهابية التكفيرية تراجعت الى حد ما .

ان العمل على تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية مشروع اجتماعي جذري يظل قائما حتى بعد ازالة العقبات الاولى التي تقف في وجهه ، اي ازالة الانظمة الاستبدادية وتحقيق ديمقراطية بدرجة كافية من النزاهة والشفافية، ولكنه يتضح ويصبح اكثر الحاحا مع استمرار تنامي الوعي السياسي العام من جهة ، وشظف العيش ومشقاته لقسم كبير من الناس من جهة أخرى ، مثل زائر يظل يطرق الباب أعلى واعلى كلما زاد انتظاره .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

العام 2019 تفاؤل أم قلق ؟

صالح الشيخ خلف

كنت اتحدث مع زميل لبناني عن متاعب المهنة وتطورات الاحداث وحساسية الأوضاع في منطقة الشرق الاوسط ، كان متشائما ، لم يكن يعتقد ان العام ٢٠١٩ سيكون افضل من العام الذي سبقه ، بل ان تشاؤمه الذي اعتاد عليه جعله يذهب الى ان العام الجديد سوف لا يحمل الجديد على صعيد تحسن الأوضاع في المنطقة لجهة تقاطع المصالح للأطراف المعنية بهذه المنطقة .

وفي حقيقة الامر ربما ان الامر لم يمكن افضل مما لمسته عند زميلنا، ازمات متكررة ، مصالح متقاطعة، اوضاع اقتصادية صعبة، رمال متحركة ومخاطر متجددة ، لاتوجد بوادر لرؤية منطقة آمنة تعاد لها الأمن والاستقرار كما لاتوجد مؤشرات على امكانية جلوس المتنافسين في الاقليم على طاولة مستديرة للاتفاق على الحد الادنى من المصالح لتجنيب «خلق الله» الساكنين في هذه المعمورة مخاطر السياسة والامن والاقتصاد .

كنا قد استبشرنا خيرا عندما قتل زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن، وظننا ان هذا التنظيم قد انتهى الى غير رجعة، لكننا وجدنا انفسنا امام تنظيم من نوع اخر وهو» داعش» قادته شخصيات محلية واقليمية غير بعيدة عن التنظيم الام ، الآن يقولون ان داعش قد انتهى عندما تم القضاء عليه في العراق ويراد القضاء عليه في سوريا وهو مابرر به الرئيس الاميركي دونالد ترامب انسحاب القوات الاميركية من سوريا ، بعض المسؤولين الاميركيين المعنيين باوضاع المنطقة يقولون بانه تم «احتواء داعش» وهذا يعني ليس «القضاء عليه» وهو ما يجعلنا حذرين من الحديث عن المستقبل وعن عام جديد خال من المنغصات الامنية والسياسية .

منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقا في العام ٢٠١٩ سوف لا تكون هادئة، هكذا يقول السياسيون والضالعون بخفايا مطابخ القرار في لبنان ، وضع اقتصادي صعب خصوصا اذا لم تتشكل حكومة قادرة على وضع برنامج اقتصادي يستطيع ان ينقذ او يبعد لبنان من الوقوع في سلسة من المشاكل الاقتصادية وما يرافقها من مشاكل سياسية وامنية واجتماعية .

في سوريا ، ثمة ديناميكيتان تستحقان المتابعة ، الأولى هي الاحتكاك بين إيران وروسيا ، الذي سيكون خفياً في شكل أساسي ، إنما يمكن أن يتّخذ أشكالاً مهلكة، والثانية هي الاندفاعة نحو مواجهة بين إيران وإسرائيل في جنوب سورية ، والتي ستكون لها تشعّبات إقليمية .

اما في الخليج ، فان الاوضاع سترتبط بالمسار السياسي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وقدرته على الإفلات من الارتدادات التي أحدثتها قضية خاشقجي ، وسوف يُحدّد ذلك قدرته على خلافة والده على العرش، والخطوات التي سيتّخذها باتجاه النزاع أو التسوية في المنطقة .

وفي فلسطين ، بدا واضحا غياب المنهج الذي تتفق علية جميع الفصائل والتنظيمات ، الامر الذي يؤشر الى وجود ازمة بعدما اضحت اسرائيل صاحبة اليد الطولى في توسيع المستوطنات وتهويد مدينة القدس الشريف في ظل الحماية الاميركية التي توفرها الحكومة الاميركية، غياب الستراتيجية ، وتقدم القادة في السن وتدهور المؤسسات ربما تشكل العوامل المهمة امام صياغة برنامج ناجع للوقوف امام الغطرسة الاسرائيلية واستمرارها في حصار الشعب الفسطيني .

في ليبيا، ما زالت فرص المصالحة ضئيلة في ظل غموض تطور الاحداث، وفيما اذا كان المؤتمر الوطني والانتخابات المقرر عقدهما سيشكلان اساسا للوحدة وتجاوز المرحلة الانتقالية التي تسبب الانقسامات في البلاد وليس بعيدا عن الشمال الافريقي ، ثمة قلق من التحديات الامنية والاقتصادية في منطقة المغرب الغربي ، اذ لا تزال مسألة الجهاديين العائدين مدعاة لهذا القلق ان كان في تونس او ليبيا او مصر ، اما الجزائر فانها ستخطف الاضواء بسبب استعدادها لاجراء الانتخابات الرئاسية وما ترافقها من تحديات اقتصادية وامنية وسياسية . في اليمن ، على الرغم من ايجابية نتائج

مباحثات استوكهولم ، الا ان الشكوك لا تزال في محلها على خلفية نوايا الاطراف الخارجية في التاثير في مسار الحوار اليمني اليمني الذي يجب ان يسود المرحلة المقبلة للتوصل الى نتائج تنهي حالات القتل والدمار الذي شهده اليمن طوال السنوات الاربعة الماضية .

وعودة الى منطقة الشرق الاوسط فان الملف الاكثر حساسية يبقى الملف الايراني وتداعياته الامنية والسياسية والاقتصادية ، الذي تقول عنه الادارة الاميركية بانها تريد تصعيد المواجهة الاقتصادية والامنية لارغام طهران الخضوع لشروطها وهو ما ترفضه العاصمة الايرانية بعدما قررت الاستعداد لهذه المواجهة .

اما العراق الذي تعمدت ان اضعه في نهاية المطاف فهو يعيش في ظل هذه المنطقة المتأزمة ، وفي ظل تقاطع المصالح للاطراف المؤثرة فيه داخليا وخارجيا فانه «الحلقة الاضعف» في هذه الخارطة ، استحقاقان مهمان يواجهان المشهد العراقي ، الاول انه خارج للتو من معركة كبيرة ضد الارهاب وهذا الاستحقاق له تبعات وانعكاسات داخلية وخارجية، فيما الثاني يرتبط بالحكومة الجديدة ودخول احزاب وتكتلات مشاركة في الحشد الشعبي مجلس النواب، ناهيك عن مدى قدرة الحكومة العراقية الحالية استيعاب الحشد الشعبي في القوات المسلحة ووضع الألية القانونية المناسبة لارضاء جميع الاطراف الداخلية والخارجية .

لماذا فشل عراق ما بعد صدام ؟

عدنان حسين

كيف حصل أن يفشل العراق ، بعد ستَ عشرةَ سنةً من إطاحة نظام صدام ، في إقامة دولة مستقرّة ونامية ، فيما لديه أهم العناصر المطلوبة ، وبخاصة الثروة المادية (النفط والغاز والماء) والثروة البشرية (المتعلّمة والمُدرَّبة) ؟

هذا السؤال يواجهه كثير من العراقيين العائشين في الخارج أو الذين يزورون بلدان الخارج ، بل كثير من العراقيين في الداخل يوجّهونه إلى أنفسهم وبعضهم إلى بعض يومياً في المقاهي والمطاعم ووسائل النقل العام ، والسؤال عينه تضجُّ به حسابات التواصل الاجتماعي والحوارات الدائرة بين أصحابها ، وكتابات الرأي في الصحف المحلية ، فضلاً عن البرامج الحوارية عبر محطات التلفزيون والإذاعة .

هو سؤال في محلّه وله ما يبرِّره، فقد كان مأمولاً أن يتعافى العراق من عقابيل حقبة صدام المأساوية في غضون ٥ - ١٠ سنوات ، بيد أن الذين تولّوا الحكم بعد صدام ما أحسنوا الإدارة ولا التصرّف في الموارد المالية والبشرية المتاحة لهم، فتنازعوا على السلطة والنفوذ والمال وهيّأوا الظروف والميادين لحرب أهلية طائفية فتحت الطريق لانتشار جماعات الإرهاب المتطرّفة (القاعدة وداعش وسواهما) ممن حظي بعضها بدعم لوجيستي ومالي من هذه القوى المتنافسة على السلطة والمال نفسها. وغالباً ما يُلقي زعماء هذه القوى باللائمة على الإرهاب لتبرير فشلهم في تحقيق الاستقرار وإقامة دولة قوية، لكنّه تبرير غير واقعي وغير قابل لأن يحمله عاقل على محمل الجدّ ، فما كان لجماعات الإرهاب أن تجتاح نحو ثلث مساحة العراق وتحتلّ مدناً رئيسة فيه (الموصل وتكريت والفلوجة والرمادي وسواها ، وصولاً إلى مشارف العاصمة بغداد) ملحقة هزيمة مدوّية بالقوات الحكومية المدجّجة بأحدث الأسلحة وأشدّها ، في غضون أيام قلائل، لو كانت القوى السياسية المتنفّذة تتمتّع بمستوى متوسط في الأقل من الحساسية الوطنية .

في اللحظة التي دخلت فيها قوات «داعش» إلى الموصل لتعلنها عاصمة لـ«الدولة الإسلامية» المزعومة ، قبل أن تتمدّد بسرعة فائقة حتى تخوم بغداد، كانت هذه القوى تتناهش في ما بينها ويتآمر بعضها ضد بعض ، من أجل إزاحتها من المشهد السياسي والاستئثار بالكعكة لنفسها وحلفائها .

هذا الصراع الضاري على السلطة والنفوذ والمال انطلق مع بداية العهد الجديد، بخاصة بعد إقرار الدستور (٢٠٠٥) وإجراء أول انتخابات برلمانية (٢٠٠٦)، فالقوى الشيعية وجدت أن الدستور ونتائج الانتخابات فوّضتها سلطة حكم البلاد ، بوصفها الأكثرية بينما القوى السنية اتّخذ معظمها موقفاً عبثياً لا يعترف بالدستور ولا بنتائج الانتخابات، قبل أن تتراجع لاحقاً لتقيم تحالفاً مع أحزاب شيعية على أساس نظام المحاصصة ، الذي وضع الدستور جانباً وعطّل حتى اليوم كل إمكانية لتعديله وتصحيح أحكامه المتعارضة مع مبادئ الديمقراطية ... أحزاب شيعية بعينها وأحزاب سُنية بعينها تقاسمت في ما بينها مصادر السلطة والنفوذ والمال: هذه لك، وتلك لي ، فأصبحت كل جماعة بما كسبت رهينة ، بل ظلّت دائماً تعمل لكسب المزيد ، فانفتحت هذه القوى، وهي في معظمها من جماعات الإسلام السياسي الشيعية والسنية ، على فلول النظام السابق وعلى جماعات مُستَحدثة ساعية للحصول على حصة من الكعكة .

الدورات الانتخابية (لمجالس المحافظات والبرلمان الاتحادي) كانت دائماً مناسبات لإزاحة المنافسين (من المذهب نفسه في الغالب) ، أو لتقليص نفوذه ، أو للمساومة على توزيع مصادر النفوذ والسلطة والمال (المناصب) ، فحدث تهافت حماسي على مناصب الدولة التي صارت تُشترى بالملايين من الدولارات في الكثير من الأحيان ، وتولى السلطة (التشريعية والتنفيذية) في الغالب أشخاص لا كفاءة لهم ولا خبرة ولا معرفة بفن الحكم وأصوله (كثير منهم مُنحوا الوظائف والمناصب بموجب شهادات دراسية مزوّرة داخل العراق ، وفي بعض دول الجوار وبخاصة إيران) ، هؤلاء بدورهم صاروا صنيعة لمن هم أقل كفاءة وموهبة منهم ، من ممثلي الأحزاب التي كوّنت لجاناً اقتصادية في الوزارات والمحافظات

والدوائر الحكومية والهيئات الموصوفة بـ«المستقلة» ، وهي ليست كذلك في الواقع ، وظيفة هذه اللجان بيع المناصب لطلابها مقابل المال الذي تذهب الحصة الأكبر منه إلى القيادات الحزبية ، التي أثْرت ثراءً فاحشاً في غضون سنوات قليلة ، واللجان الاقتصادية (الحزبية) هي المسؤولة عن ترسية المشاريع على الشركات والمقاولين مقابل حصص مالية كبيرة من تخصيصات هذه المشاريع ، وأظهرت وقائع أن هذه اللجان وممثلي الأحزاب كانوا يستأثرون في بعض الأحيان بما يزيد على نصف التخصيصات، يقبضونها مقدماً وتبقى الشركات والمقاولون المكلفون إنجاز المشاريع يصارعون ، كلٌّ بمفرده ، للحصول على النصف غير المستحوذ عليه ، وغالباً ما تتنصل الدوائر الحكومية من الدفع، بحجة عدم وجود المال الكافي لصرفه للشركات والمقاولين فتتعطل المشاريع، وتتراوح تقديرات المشاريع المتعطلة بين ٤ آلاف و٣٠ ألفاً بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار ، حسب المستشار الاقتصادي السابق لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح .

القيادات الحزبية التي أدارت هذه العملية وجدت في هذه العناصر التي اختارتها لمناصب السلطة التنفيذية ولمقاعد البرلمان ، قاعدة وسنداً لها لضمان بقائها في السلطة ولتدفّق الثروة عليها ، وهكذا ظلّت هذه القيادات تعيد إنتاج نفسها وإنتاج فشلها في إدارة الدولة والمجتمع، وتحمي نفسها من كل مساءلة وملاحقة بالحصانة التي تتمتّع بها ، وبقوانين العفو العام التي توقف كل ملاحقة في حق الذين استحوذوا على أموال المشاريع المعطّلة التي استحالت إلى أكوام من الحجارة والخردة المتوزعة على أنحاء العراق، شاهدةً على فساد أحزاب الإسلام السياسي وفشلها في إقامة دولة في عراق ما بعد صدام .

تعدد الديمقراطيات في غابة العراق ، ديمقراطية القرود و ديمقراطية الاسود !!

نهاد القاضي *

الديمقراطية كلمة يونانية تعني «حكم الشعب» ، تهدف الديمقراطية الى أحتواء وحل اشكاليات التعددية القومية والاثنية والفكرية ، وتعطي جميع أبناء الوطن وبدون تمييز حق المشاركة في القرار وطرح الافكار ، ودراسة الاراء المختلفة وبلورتها والخروج منها بقرار لصالح الأغلبية وليس لطرف واحد ، جاءت الديمقراطية في العراق نتيجة لواقع حال دكتاتوري مُر ، حاولت المعارضة العراقية في حينها بكل اطرافها ذات الايدولوجيات والتوجهات المختلفة ، ان تكون قوى ضاغطة معبرة عن سخطها على نظام الدكتاتورية ، وجاءت ايضا نتيجة مطالبة دول التحالف وخاصة امريكا ان يكون هناك نظام ديمقراطي نموذجي في العراق بديلا للدكتاتوريات السابقة ، كل هذه الامور كانت ردود افعال لحالة من الظلم والاضطهاد وعطش الاحزاب العراقية والشعب الى الفكر الديمقراطي .

ولكن الديمقراطية هي ليست فقط افكار ونظريات، بل هي سلوك وعمل وممارسة، هي تطبيق على النفس قبل التطبيق على الاخر ، ولا تأتي بين ليلة وضحاها ، ولا من خلال الهتافات ولا الشعارات ، ولا من خلال المطالبة بها بصورة مستمرة في البيانات والدعاية الانتخابية لمجلس النواب ، جان جاك روسو « رصيد الديمقراطية الحقيقي ليس في صناديق الانتخابات فحسب بل في وعي الناس» .

ان الديمقراطية هي قمة الوعي الانساني لحق الاخر ، انها الايمان الكامل الصادق بالطرف الاخر، وليس الحقد على الاخر أو الانتقام منه ، لذلك ولدت الديمقراطية العراقية وللأسف ديمقراطية كسيحة ، بعيدة عن التطبيق ، مليئة بالاقوال والشعارات ، وليس بالاعمال والافعال، ونتيجة ممارسة البعض للديمقراطية على طريقته الخاطئة ، للعلم ان كثير من الاحزاب الاسلاموية وغيرها من الاحزاب المدنية لم تكن تؤمن بالديمقراطية او بالتعددية الاثنية او العرقية او حتى التعددية الحزبية، وبعد سقوط الصنم تغيرت من احزاب معارضة الى احزاب سلطة أفكارها هي التعنت الطائفي والعنجهية الحزبية، وخطابها كان ومازال بأسم الديمقراطية كلاما ، و بوسائل دكتاتورية عملا ، ذات نفس طائفي و قومي ، ان هذه الصفات لا يمكن ان نجدها في زوايا الديمقراطية .

نتيجة تنوع في التطبيق الخاطئ للديمقراطية تحول العراق من دولة الى غابة ، فان السلوك والافكار اعلاه أكثر قربا الى حكم الغابة ، حيث نرى الاحزاب بدلا من تطبيقها الديمقراطية والاهتمام بالتعددية والحكم بالعدالة والقانون واحترام الرأي الاخر ، خلقت تعدد في سلوك الديمقراطية ، فقد فصلوا الديمقراطية حسب ما يحلو لهم واصبح كل حزب او تحالف او جهة لها ديمقراطيتها الخاصة وبذلك تعددت الديمقراطيات في العراق والغيت الديمقراطية الفعلية .

فقد فصلت بعض الاحزاب لنفسها ديمقراطية القرود حيث كما معروف ان القرد هو حيوان معروف مخه يشبه مخ الانسان من حيث التركيب ، ويعيش في الغابات والجبال، وهو كثير الحركة والعبث ، ويجيد التقليد بصورة كبيرة، ولكون اغلب الاحزاب الاسلاموية تحركت وخلقت العبث في غابة العراق ولكونها لاتؤمن ولا تعمل بالديمقراطية ذهبت الى فكرة تقليد الديمقراطية وبمستلزمات دينية فرضية اجبارية ، فأن ما يقوله المسؤول الاول او المرجعية الدينية الطائفية او من المسؤول البسيط ، يتوجب على الكوادر الاخرى ان تتفق عليه دون مناقشة ، وبذلك قد تجاوزوا الفكرة السابقة عند بعض الاحزاب التي كانت تقول نفذ ثم ناقش ، فأن ديمقراطية القرود ترفض المناقشة بعد التفيذ ايضا ، وليس من حق القرد او الفرد ان ينظر بنظرة أخرى او يسمع او يتكلم فهو موافق بكل الاحوال ، ونرى ذلك في أغلب دورات مجلس النواب العراقي كيف نواب الاحزاب متفقين على القرارات الصادرة من المسؤولين و كيف يقفون وراء المسؤول وهو يقرر ويتكلم والاخرين لا حول لهم ولا قوة ، ولا نظر ولا سمع ولا كلام ، فهم صم بكم عمي في الديمقراطية لايفقهون ، وشاع بين العرب

هذه المقولة في الخنوع للحاكم الظالم في ٥٤٣ هجرية للشاعر جعفر بن شمس « اسجد لقرد السوء في زمانه ودارِيهِ ما دام في سلطانه » .

ونجد ديمقراطية اخرى في غابة العراق هي ديمقراطية الاسود حيث يوصف الاسد بملك الغابة ليس فقط بسبب قوته وانما بسبب جسارته التي تزيد من قوته الجسدية فهو لايتراجع عن اي قرار مهما كان غير صحيح ويقود الاخرين نحو الفريسة دون تراجع ويستمر على الخطأ ولا يستمع الى الاخر ، وهذا النوع تميزت به اغلب الاحزاب المدنية المدعية للديمقراطية كلاما والعاملة بالدكتاتورية الحزبية، وبعض من الاحزاب الاسلاموية ، فالاسد ملك الغابة هو رئيس الحزب والقائد الاعلى وليس من حق أي عضو أو كادر ان يقف بالضد من أي فكرة ، وبعكسه فسيعرض نفسه الى أشد العقوبات، ومن لا يطع الاسد سوف يكون فريسة ذلك اليوم بمخالبه او بميليشياته ، ونجد الكثير من الاحزاب قد سادها موقف الانشقاقات والانقسامات بسبب قرارات الاسد وديمقراطيته، حيث لايستمع لاي رأي آخر ولايتقبل اي تعددية او يقتنع بها .

ملخص القول اذا استمر العراق على فوضى تعدد ديمقراطيته وتفصيلها مثلما تحلو للاحزاب ، وبقى على هذا الحال، لم يعد للأنسان البسيط راحة بال ، فديمقراطية الجميع تحجب حقائق الامور مثلما تحجب أشعة الشمس بالغربال -- ومن يريد للديمقراطية أن يكون لها رأس او وجه فعليا فسيكون معلقا في الغابة بمصيدة من الحبال !!!! وعليه يتوجب على الوطنيين العمل على تثبيت رواسي الديمقراطية الفعلية وايقاف تحريك الرمال ..

* رئيس هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق .

تحليل سيكوبولتك لأغرب ظاهرة سياسية في تاريخ العراق

د.قاسم حسين صالح *

من عام(٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٩) يعيش العراق أغرب ظاهرة سياسية ما حدثت في تاريخه باختلاف أنظمة حكمه .

ولأن من عادتي أن استطلع الرأي في مثل هذه القضايا ، فأنني توجهت بهذا التساؤل عبر وسائل التواصل الاجتماعي :

(منذ ١٥ سنة والسياسيون يتقاضون رواتب وامتيازات ما حصلت بتاريخ العراق والعالم الفاسدون منهم تحولوا من فقراء الى أصحاب مليارات هم يزدادون ثراءً والشعب يزداد فقراً ، ومع ذلك هم باقون فيما التاريخ يكتب عن العراقيين بأنهم ما انبطحوا لظالم ولا استسلموا لسلطة، افيدونا بتفسير علمي يرحمكم الله) .

ساهم في الإجابة على الاستطلاع (٣٥٧) بينهم أكاديميون ومثقفون وإعلاميون .. لحضراتكم ما شخصوه من أسباب مصنفة ومرتبة بحسب اهميتها عندهم .

أولاً : الشعب العراقي

غالبية الإجابات عزت السبب الرئيس الى الشعب العراقي ووصفته بأنه :

- شعب مهيض الجناح سحقته العهود البائدة فالتهمه هؤلاء لقمة سائغة .

- شعب نايم خدران بالطائفية والخوف من الآخر .

- لا يوجد تفسير سوى ان هذا الشعب في غيبوبة عميقة .

- الطبقة السياسية ما هي الا عينة من الشعب ولذلك ترى الشعب ينتخبهم .

- وجود قاعدة شعبية عريضة من الطفيليات المنتفعة .

- الشعب تمّ تجهيله لعقود طويلة. هنا في اميركا مثلا الطفل يتم تشجيعه على الادلاء برأيه وقول الحقيقة مهما كانت عدم السكوت على الظلم حتى لو كان من الأهل والمعلم .. ويتعلم أن سلطة القانون هي الأعلى .

- التفسير المنطقي الوحيد هو إننا شعب يصنع الطغاة ويسكت على الظلم بتبرير (شعليه) ، فعبدنا المسخ صدام بأهزوجة (بالروح بالدم)وجئنا بهؤلاء بأهزوجة (علي وياك علي) .

- هؤلاء مرآة مجتمع أغلبه فاسد .

- العراقيون تاريخهم كله استسلام للسلطة وانبطاح للظالم .. همج رعاع ، ينعقون مع كل ناعق .

- العربي .. جينياً يحترم ويخاف اثنين: القوي والثري .

- تحت الأسوار ولدنا وبين الاسوار نموت، لا نعرف في بابل غير القتل لأجل القوت .

وهنالك من رأى ، وهم قلّة :

- الشعب العراقي نفسه طويل وعنده أمل بالاصلاح يقول بلكي هالمرة يتحقق الأمل ، ولكنهم حين يفقدون الأمل ويظلمون فان اقل شيء يسويه هو السحل .

- ستاتي ساعتهم وسترى أي فيض يخرج من قلوب العراقيين ، إنها لحظة ترقب لن تدوم طويلاً .

ثانياً : الدين والمذهب

- نجح الفاسدون في الدخول الى عقول المعدمين عن طريق الدين والمذهب فاستحوذوا على سكوتهم .

- نجحوا بان جعلوا عقيدة الناس مبنية على القبول والطاعة العمياء .

- الأحزاب الطائفية أحزاب شمولية بكل المقاييس والاعتبارات .

- كل ما حصل ويحصل ناجم عن تغييب الوعي المجتمعي للاستحواذ على السلطة من قبل الفاسدين .

- استاذي العزيز طالما اكو لطم بالديرة يبقى الحال كما هو عليه .

- تم ذلك بجعل الطبقات الاكثر جهلا تنتمي لميليشيات تابعة لأحزاب السلطة ،وبمباركة الجهات الدينية سرّا وعلنا .

- من وجهة نظري العلمية ، مادام في السلطة رهبان يعطون للسلطان شرعيته فإن العراقيون يقدسون مايقوله الرهبان .

- الأحزاب عملت على عسكرة المجتمع كما كان سابقاً ولكن بأديولوجية جديدة (عقدة عقائدية) بخلاف الاديولوجية (القومية) ، استهدفت جيلاً كاملاً وستمتد لأجيال إذا لم تعالج بإفكار وطنية عصرية .

- بسبب سيطرة الثقافة المذهبية، يقول أحدهم ما دام الآذان يصدح بكلمة علي ولي الله في التلفزيون فاي شيء لا يهم .

طبيعة السلطة و أنظمة الحكم

- النظام المؤسساتي كله مختل في العراق ودول الشرق العربية ، ساعات العمل قليلة وفيها كثير من التسيب، رواتب مرتفعة ، الرشا والواسطة منتشرة في مختلف المستويات الوظيفية .. لذلك هي مقبولة في العقل الباطن عند الموظفين الكبار والمسؤولين .

- إن إدارة الصراع بين السلطة والشعب مختلة ، فالسلطة تملك

٦ ←

النفوذ والمال والاجهزة الأمنية والمليشيا والدعم الخارجي ، فيما الشعب لا يملك أي قيادة يلتف حولها في مسيرة النضال ، وحين ظهور بعض القيادات يتم أما تصفيتها أو شراؤها أو تحييدها .

- المشكلة في المثقفين الذين يمتلكون الوعي وأهمهم الاعلامون والمحامون وأساتذة الجامعات ، لا يقومون بواجبهم النضالي والاجتماعي وعزلوا أنفسهم في خانات ضيقة .

- بعد سقوط النظام حدث أمران: محاربة المثقفين والطبقة العلمية وابعادهم عن دورهم الفعلي، وهجرة الكفاءات خارج البلاد .

تخطيط خارجي

- العمل ممنهج من البداية ، ضرب وقتل الكفاءات وتهجيرهم والذي لم يهاجر انكفأ في بيته ، ومن ثم تسليم الأمور بيد الجهلة والمارقين الذين أصبحوا يمتلكون المال والسلطة وجماعات مسلحة .

- هذا ما تريده أميركا لتحقيق مصالحها الاقتصادية والستراتيجية، وما تريده إيران أن تكون السلطة بيد شيعة موالين لها .

- الأمر أكبر مني ومنك ، الأمر بيد الماسونية .

استنتاج

توحي الأجابات بأن أسباب أغرب ظاهرة سياسية يشهدها العراق في تاريخه .. متعددة ، مركبة ، معقدة، شمولية، وفيها مفارقات تخالف المنطق وغير معقولة ، وما يعنينا هنا هو التحليل السيكولوجي .. نلخصه بأربع قضايا :

الأولى : تثبت الأحداث أن تاريخ السلطة في العراق هو تاريخ العنف والدم وقطع رؤوس الخصوم منذ أن تحولت الى وراثية عام ٦١ هجرية، وإنها اعتمدت السيف لحلّ النزاعات واجبار من يخالفها على الطاعة والخضوع ، وانها كانت على مدى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة لا تلجأ الى التفاوض والحوار إلا بعد أن تقطف السيوف رؤوس أفضل من في القوم .

وحديثاً تعمق الشعور بأن السلطة في العراق تكون للأقوى بدءا من انقلاب بكر صدقي عام (١٩٣٦) الذي يعدّ اول من فتح الطريق نحو انقلابات عسكرية امتلك قادتها شعوراً وطنياً، مصحوباً بفقر في نضجهم السياسي ودوغماتية لا تطيق الرأي الآخر. ولم تفهم أن السياسة تعني فن إدارة شؤون الناس بل إنها غنيمة وعلى الحاكم أن يعتمد شعار (الأقربون أولى) وإن كانوا لا يفهمون .. ما يعني أن العراقيين معبؤون سيكولوجياً في لاشعورهم الجمعي بان السلطة تكون للأقوى وأن يعض عليها بأسنانه ويقطف رأس من ينافسه عليها وإن كان على حق .

الثانية : يختلف المجتمع العراقي عن المجتمعات الأخرى بأنه شعب منتج لأصناف متضادة من البشر بمواصفات عالية الجودة ، فنحن منتجون لمبدعين ومفكرين وشعراء ورجال دين وشيوخ عشائر من طراز رفيع .. وبالمقابل نحن منتجون لطغاة وقتلة ورعاع وغوغاء بمواصفات « عالية الجودة»، ونحن منتجون لمن يفلقون رؤوسهم بالحراب فداء لمن ماتوا قبل ألف سنة،ومنتجون لمعتقدين عن يقين بأن تاريخهم مزوّر وأسود ومعرقل للتقدم يجب غلق غلافه الأخير ، ونحن منتجون لمن يعرفون بالغيرة العراقية والأنفة،ومنتجون أيضا لناهبين من طراز رذيل ، ولا أرذل من سلوك ينهب الناس فيه وطنهم ، والمحصلة السيكولوجية لها هو ضعف او انعدام الشعور بالأنتماء للوطن ، والتعلّق بالانتماء الذي يؤمن للفرد بقاءه الوجودي ومصلحته الشخصية .

الثالثة : يغيض جيران العراق أن يروه مستقراً سياسياً وأمنياً وفيه نظام ديمقراطي يعتمد مبدأ العدالة في توزيع الثروة واستثمارها ، ويعز على أغلبهم أن يروا العراقي المميز بالذكاء والشخصية مرفها مادياً ، وادراكهم أن العراقيين اذا توحدوا فانهم سيجعلون من العراق وطناً مزدهراً بعمارات ومطارات وجامعات ومصانع..بين جبال وأهوار وأنهار ونخيل وأرض خضراء كأنها الجنة ، ويجعلون من بغداد مركزا للثقافة والإبداع وقبلة أنظار العالم .

الرابعة : قيام تشكيلة مجلس الحكم على ثنائيتين سيكولوجيتين: المظلومون مقابل الظالمين ، عراقيو الخارج مقابل عراقيّ الداخل .. نجم عن الأولى (ثقافة المظلومية) شاعت بين الشيعة والكرد مقابل (ثقافة الاجتثاث) استهدفت من كان محسوبا على النظام السابق وغالبيتهم من السّنة ، بمعادل نفسي يقوم على سيكولوجية « الضحية » و « الجلاّد » تجسّدت بانتقام الضحية بـ « اجتثاث » أقرب الى الثأر الجاهلي دفع بها « الضحية » الى التعبير بانفعالية في تضخيم ما أصابها من ظلم ، وشرعنة الاقتصاص حتى ممن كان محسوبا بصفة أو عنوان على الجلاّد .

إن تفاعل هذه المتغيرات هي التي أوصلت العراقيين الى أن يعيشوا أغرب ظاهرة سياسية في تاريخهم، بمفارقات إنهم ينتخبون فاسدين وفاشلين سياسياً ، أشاعوا الفساد بطريقة هرأت الضمير الوطني والاخلاقي عند من صار ولاؤه لحزب أو طائفة أو قومية ، نجم عنها سيكولجياً الأسقاط بتحويل سبب ما يحصل الى (أن العراقيين ما تصيرلهم جاره ، السلطة تمتلك القوة والمال، مليشيات ، تدخل خارجي..) لتوصل الكثير من الوطنيين والمثقفين والمنتمين صدقاً للعراق الى التيئيس من إصلاح الحال ، الذي كان يحصل بانقلاب عسكري أو بثورة شعبية تم تعطيلهما لأن النظام ديمقراطي .

إن علم النفس والاجتماع السياسي يفيدنا بحقيقة (إن المراحل التاريخية لا يمكن حرقها) .. وإن ما يمر به العراق الجديد من عام (٢٠٠٢) تحتاج مرحلة التغيير فيه الى جيل .. وكنّا توقعنا في مقالة موثقة نشرت عام ٢٠١٤ بأن التغيير سيبدأ في ٢٠٢٢ ، وسيحصل بالتاكيد .. (اذا ما صار شي !) .

* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

انهيار الأوضاع الصحية وخراب بيئي بلا دور جدي مسؤول للمعالجة

د. تيسيرعبد الجبار الآلوسي *

مقتبس من المعالجة : منذ سنوات الحرب واليورانيوم المنضب وغيره من تلوثات تدهورت أوضاع البيئة وانحدرت الصحة العامة إلى أدنى مستوياتها في السجل المحلي أو أمام النظير العالمي ! هل كُتِب على العراقي أن يُحاصر بجرائم تصفية بشعة وبفظاعات مثيرة للآلام والمواجع ولكن ليس هناك من مغيث!؟ ما العمل لمواجهة ذلك ؟ .

منذ ٢٠٠٣ ومزيد تدهور وانحدار في مؤشرات الصحة العامة تجري وبتسارع غير محسوب العواقب وبلا استراتيجية جدية يمكنها التصدي للمجريات .. فبعد خراب أكثر من نصف المستشفيات وتصفية نسبة من الكوادر الطبية وتهجير قسم آخر وبعد خراب التعليم ومنه الطبي ومخرجاته ، بات العراقيون يتابعون علاجاتهم لمن يتمكن في خارج البلاد ، الأمر الذي عرض نسبة منهم لأشكال استغلال من قبيل الاتجار بأعضائهم بمختلف الطرق ومنها سرقة تلك الأعضاء ! .

وبحجم استخدام أنواع أسلحة منها ما كان يُراد التخلص منها أو تلك التي كان يُراد تجريبها ، فكانت أطنان مهولة تُلقى ليتلوث بذلك لا الأرض بل وكل شيء عليها وفوقها ، حتى كانت نتيجتها تلك الولادات المشوهة خَلْقيا وأشكال الأمراض المرافقة للتلوث البيئي الشامل ، ولقد تمّ التستر على زيادة فاجعة بحالات الأورام السرطانية والتشوهات الخَلقية وظاهرة الإسقاط و\أو العقم مما ارتبط بمخلفات الأسلحة المحظورة وهي قضية جرى تثبيتها بإحصاءات ميدانية لأطراف عديدية استطاعت بظروف معقدة وصعبة الوصول إلى تلك النتائج الكارثية .

ومع مرور أكثر من عقد ونصف العقد، إلا أنّ السياسات العامة بضمن ما انشغلت عنه، انشغلت عن الصحة العامة واتبعت آليات إقصاء للكوادر الطبية الخبيرة لتكلف بإدارة بقايا المؤسسة الصحية شخوص بديلة لا كفاءة لها ولا مهارة بل ونسبة منها من خارج الوسط وطابع اشتغالاته ، بالإحالة إلى وجود شيخ و\أو سيد من أتباع ما يسمى أحزاب من الطائفيين المحشوة عقولهم بمنطق الخرافة والجهالة البعيدة عن اي منطق علمي أو اشتغال مهني متخصص !

وبالمحصلة أتت سياسة الحكم (الطائفي الكليبتوقراطي المافيوي) أُكُلها بتحطيم البنية التحتية لمجمل المنظومة الصحية، بما وسّع وسائل إبادة الشعب المتخفية وأدوات القتل الصامتة المستورة بأغطية وأردية غير مرئية ! والقضية لم تقف عند تهالك الأبنية وتقادمها وسرقتها ولا حتى التقتيل والتهجير للكوادر العليا وغيرها بل امتدت إلى طابع بناء الجديد بما فيه من مخاطر استخدام مواد خطيرة على الصحة وتزويد بأدوية بين علامات تجارية هزيلة وأخرى منتهية الصلاحية أو تجريب أمور تغامر بحيوات الناس، دع عن دفعات مخرجات التعليم الأخيرة التي تعاني من ظروف التعليم نفسه أو من نقص الموارد والأدوات التي تساعدهم على الاشتغال بما يتناسب ومتغيرات العلاج عالمياً .

أذكر هنا بصفقات من قبيل صفقة الكلور المشتراة من غيران بملايين الدولارات فيما كانت المواد منتهية الصلاحية في ظروف مجابهة وباء الكولرا في حينه ! ؟ وأذكر بشأنها أن الصفقة اشارت لرشوة تسلمها مسؤول كبير .. كما أذكر بمعاناة أهل البصرة من شح المياه الصالحة للشرب ولأي استهلاك آدمي وتسمم المتاح ونفوق الأسماك واستيراد أغذية منتهية الصلاحية أو بها مواد مثل برادة الحديد وأشكال السموم والمواد المسببة للأمراض ولمعاناة الناس .

كما أن ظواهر الفقر وانعدام الأمن الغذائي بعموم تفاصيل الظاهرتين أدت لظواهر مرضية مرتبطة من قبيل فقر الدم وتشوهات واستعداد لأمراض وأوبئة بلا حصر، دع عنك آثار الحروب وغصابات المدنيين وغيرهم فيها الأمر الذي ولّد انكسارات أخرى وسط الناس بنسب مخيفة، صار العراق بسببها من بين أكثر البلدان من جهة العوق والتشوهات البدنية ومن ثم الحاجات التي لم تستجب إمكانات المؤسسة الصحية والمعونات الدولية التي تعرضت للنهب بقصد ومن دونه وكذلك الإهمال وسوء الإدارة وخراب البنى التحتية بما أفضى لعدم كفاية المعالجة ولا الوقاية .

الكارثة الأنكى أن البلاد التي تعرضت لحروب متتالية ولصراعات سياسية عنفية شديدة الوطأة لم يؤخذ لانعكاساتها النفسية الاجتماعية أي حسابات تتناسب وآثار الجريمة .. فلقد كانت حالات الإصابة بأعراض ما بعد الصدمة النفسية وتفاصيل الاضطرابات المرافقة أمرا مهملا بصورة شبه كلية! وبات أي مواطن يدرك أنّ استمرار تلك الأعراض لمدى كل السنوات العجاف المنصرمة هو السبب في تشوه العلاقات الاجتماعية وتخريب البنى المجتمعية الأولية فوق ظاهرة اضطراب الشخصية المستديم، الذي أوجد سلوكاً عدائيا للآخر أو للمجتمع وخطورته تكمن في كمونه وتخفيه في الأنفس بطريقة احتقان مشاعر الكراهية ورفض فلسفة التعايش والسلم الأهلي والتسامح في وقت تنطلق ردود الفعل المتفجرة لأتفه الأسباب عند الشخص فردياً جمعياً .

ولعلنا يمكن أن نعود إلى إحصاءات وبحوث نادرة نهضت بها أطراف بعينها لتؤكد أنه ليس بين العراقيات والعراقيين من لم تصبه الصدمة وأعراض ما يعقبها فباتت نسب مهولة تصل الـ ٥٠٪ تعاني من الاكتئاب و\أو القلق المرضي وكانت المرأة العراقية أكثر في التعرض لتلك الأعراض ومعها الأطفال ثم الذكور، بينما لم ينجُ من الصدمات حتى من فرَّ طالبا النجاة واللجوء إذ وقع بين صدمات أكرهته على ترك بيته أو صدمات جرائم واجهها في الطريق أو في مرحلة الاستقبال وربما ما بعده ، واحسبوا

حقيقة ليست بحاجة لأرقام فجوهرها مرعب، إذ كم من العراقيات والعراقيين صُدِم بجرائم ما يسمونه الحرب المقدسة للميليشيات وعنف إرهابها وكم وقع تحت آثار همجية للابتزاز وفخاخ الزمن المنفلت بلا سلطة تحمي من اي تهديد للأمن ، من السكن والاستقرار ومرورا بالأمن الغذائي وليس انتهاء بأي شكل للأمن مما تفرضه لوائح الحقوق والحريات .

أما الأرقام غير الدقيقة فتحكي لنا وتخبرنا بأن أكثر من ثلثي الشعب قد شهد مباشرة جريمة تفجير أو قتل أو خطف أو أية بشاعة عنفية أو فخ ومخادعة ورطته بما اصابه بصدمات متكررة متعاقبة وليس بواحدة وهو ما أفضى لاستمرارية أكثر سوءا من امتداد آثار الصدمة الأولى .

وأبعد في الأمر اشير هنا إلى الوضع الصحي السايكو سوسيولوجي الناجم عن إثارة العداء والكراهية إلى درجة تعرّض ما يربو على نصف السكان للتهديد والابتزاز أو الإكراه على فعل بل ارتكاب أمر غير سوي مما يوقع بإصابات مثيرة للاضطراب واشكال مرضية بلا نهاية لحلقات تداعياتها .

إنّ تلكم الظواهر المرضية والوبائية غير المقصورة على الأمور البدنية ، أي التي تكسر انحصارها بدنيا لتشكل أمراضا شديدة الغور في الأنفس ولّدت باستمرار اضطرابا قيميا وسلوكيا لم يقف عند حال مشاعر الكراهية والحقد وما يثير العداء وفلسفة الثأر بطريقة عشوائية بما يفرغ الاحتقانات بأسلوب تمتنع فيه مرونة التفكير وتتمترس بمنطقة شديدة الانفعال وتتجسد بردود فعل عدائية الطابع هي التي صنعت سلوكا يعد ينبوعا دائما لجرائم الكراهية .

إنني هنا لا أتحدث عن الخراب البيئي للطبيعة والأرض وما عليها من كائنات بصورة مادية وإنما أتحدث عن كوارث أخرى رديفة هي خراب البيئة المجتمعية بانعدام الصحة بصورة شاملة سواء ما يرعى الأبدان أم ما يرعى الأنفس في الإنسان فرديا جمعياً .

وغذا نظرت حتى في برامج بعض القوى التنويرية المعول عليها في إحداث التغيير لإنقاذ

←

ما يمكن إنقاذه فلن تجد أولوية للموضوع، ومثل هذا الإهمال يمكنك أن تراه ليس فيما تذكّر هذه المعالجة به من إحصاءات السنوات المنصرمة وإنما في أخبار اليوم حيث استمرار لعبة ما يسمونه مجلس نواب أو برلمان ينشغل بحوارات بلا طائل، ليس منها سوى الجعجعة بشأن التأمين الصحي واليوم يدفع المواطن لكل شيء بعد أن كانت الصحة مكفولة مؤمَّن عليها لعقود ومثلما كل ما رآه العراقي من تسمم ملايين بماء غير صالح للاستهلاك الآدمي وبنفوق ثروته الغذائية وتسممها ولا مدان ولا جريمة بل الأمور تمر بتصريح لمسؤول لا يساوي فلسا أحمر من العملة العراقية يوم كانت عملة ويوم انهارت بجملة ما انهار من أمور بنيوية شاملة .

هل تفكرنا وتدبرنا بما أعقب نكبة الموصل؟ الأنبار؟ صلاح الدين ؟ ديالى ؟ بما يجري بحق أهل البصرة ؟ العمارة ؟ الناصرية ؟ وكل محافظات البلاد ومدنها وقراها ؟؟؟

الصحة ايتها السيدات ، أيها السادة ليست وعكة زكام عابرة أو صداعا يصيب الرأس ولكنها وجودنا بدنيا نفسيا بشكل متكامل ومن ثم انعكاسات ذلك في قدراتنا على الأداء السوي وعلى سلوك صحي مجتمعيا، فهلا تنبهنا قبل فوات الأوان ، يوم تصير الأمور إلى بقايا إنسان متهالك تنخره الإصابات وآثارها وتعطل وجوده السوي بتخريب إنسانيته .. !؟

تذكروا وأنتم تقولون: هذا ليس العراق وهؤلاء ليسوا العراقيين ، تذكروا أن من ترونه ليست أرضكم ورافديها وأمواهها العذبة الزلال ولا نكهة فضائها وليس أنفسكم فكلنا دخلنا خيمة ملوثة بغاز الحرب التي صادرت إنسانية وجودنا لتحيلنا إلى آثار إنسان يكافح بصمت وربما بسلبية بينما مطلوب منه الانعتاق والتحرر وعدم البقاء أسير خيمة الطائفيين وميليشياتهم التي نحن حطبها ..

الصحة من بين أخطر مفردات مهمة التحرر والخروج من قيود عبودية للمقدس المزعوم ولوعود أتخمتنا بما بعد موتنا لتنتزع منا ليس ما نملك بل أرواحنا وحيواتنا .. فهلا انتفضنا لحقوقنا وأولها حق الصحة بدنية ونفسية واجتماعية ؟؟؟

هلا استعدنا ما يؤنسن وجودنا ولا يمسخنا فيحيلنا لكائنات تحركها قيم الكراهية والثأر بخلفية ردود فعل محتقنة انفعالية لإصابات ما بعد صدماتنا ؟

لا تقرأ وتنسى .. قل كلمة بحق وجودك وإنسانيتك ولا تتحدث عن كرامة مفقودة بل تحدث عن كرامة تستردها وحرية تستعيدها وتحققها بإرادتك وإلا فإن معاناة الأمراض ستزدتد استفحالا وقسوة آثار وأنت تساهم في ذلك بصمتك وسلبيتك .

* رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان

دولة مدنية .. هل هي إبداع عربي ؟

د. عبد الحسين شعبان *

إذا نصّ الدستور التونسي الصادر بعد الثورة (٢٠١٤) في ديباجته ، وفي الفصل الثاني ، منه على «مدنيّة الدولة» ، فإن مثل هذه النصوص فتحت الشهية لنقاش وجدل واسعين ، ليس في تونس فحسب ، بل في العالمين العربي والإسلامي ، وكان مثل هذا الجدل والنقاش قد أثيرا واحتدما خلال العقدين ونيّف الماضيين ، بحثاً عن جواب مقنع وتوافقي بين تيارين متصارعين لدرجة القطيعة أحياناً ، وهما التيار الديني، والتيار العلماني، فما المقصود بالدولة المدنية ، وكيف ينظر إليها الفرقاء، ولاسيّما الذين يريدون الإبحار كل إلى ضفته ؟

المتشددون من التيارين يثيرون اعتراضات بشأن «هوية» الدولة ، فأنصار الفريقين ، بغض النظر عن اختلافاتهم ، وتمايزاتهم ، يبحث كل منهم عن «مرجعية» تطمئنه ، الأمر الذي يحتاج إلى صيغة مناسبة ، وابتداع إجابة مشتركة تجمع التيارات المتناقضة في إطارها ، وتضع مسافة واحدة من الجميع، وليس ذلك سوى «الدولة المدنية» .

إن إصرار التيار الإسلامي، بمدارسه المختلفة ، على مرجعية الشريعة قاد أحياناً إلى انعزالية ، خصوصاً بوضعها مبادئ الدولة في تعارض كامل مع فكرة الحداثة ، والحرية ، والعقلانية ، والديمقراطية ، ولعلّ أحد نماذجه المشوّهة والمزورة هو تنظيم «داعش»، وأخواته ، ويقابل هذا التيار تيار علماني يرفض أي نص يسترشد بالمرجعية الإسلامية كمصدر من مصادر الدستور والقانون ، حتى وإنْ تمت استجابتها لروح العصر ، ويدعو البعض من أنصار هذا التيار إلى قطع الصلة مع الماضي ، أو إحداث القطيعة الأبستمولوجية مع التراث ، متجاوزاً على الخصوصية الثقافية لأنها تعيق تحقيق الحقوق والحريات بمرجعياتها الكونية ذات الشمولية والمعروفة باسم «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان» .

وبين هذا وذاك ، كان لا بدّ من ابتداع إجابة عربية على قاعدة الاحترام المتبادل ، وجاءت هذه المرّة من تونس بعد نجاح الثورة التي أطلق عليها ثورة الياسمين العام ٢٠١١ لتؤكد إمكانية الإبداع الفكري والحقوقي ، وتقديم حلول ذاتية ومتميّزة لمشكلات كبرى مطروحة ، مع الأخذ في الاعتبار ما وصل إليه الفكر الدستوري القانوني ، والعقل الحقوقي الدولي .

وكان الدستور التونسي نصّ في ديباجته على الدولة المدنية، وأكد ذلك في الفصل الثاني : «تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلويّة القوانين» ، وقد أعطى تميّزاً لهذا الفصل الذي يعتبر «جامداً» على بقية فصول الدستور، بحيث لا يمكن تعديله ، لأنه يمثّل جوهر فكرة الدستور ، وقواعده الأساسية التي قام عليها .

وبمناسبة الذكرى الثامنة للثورة السلمية - المدنية فقد انعقدت حلقات أكاديمية حول الفكرة ، وواقعها ، وآفاقها المستقبلية ، نظرياً وعملياً ، شارك فيها مفكرون ، وباحثون ، وأكاديميون ، ونشطاء من مختلف التيارات الفكرية التونسية والعربية ، وحظيت بدعم من مؤسسة «هانز

زايدل» الألمانية، وقام بتنظيم الفعالية «المعهد العربي للديمقراطية» ، بالتعاون مع «الجامعة الخضراء» ، و «المركز المغاربي للبحوث والدراسات» .

جدير بالذكر أن تجربة الانتقال الديمقراطي التونسية ، وإن واجهت تحدّيات كبرى ، لكنها قياساً بالتجارب العربية الأخرى ، مرّت بسلاسة زادها فاعلية الحوار المجتمعي ، والتوافق السياسي بين الفرقاء، حيث ظلّت تونس دولة قائمة ومستمرة تحمل ملامح مدنية ، جرى تثبيت أسسها في الدستور الجديد بديلاً عن النظام الاستبدادي ، والدولة الدينية، أو العسكرية ، أو الأمنية ، وقد استتبعت ذلك تطبيقات وخطوات عدة في مؤسسات الدولة عبر قوانين ، وتشريعات، وأنظمة، ما زالت تثير جدلاً واسعاً ومستمراً، وهو ما حصل بشأن الموقف من حقوق المرأة، ومساواتها مع الرجل في جميع الميادين ، ولعلّ فكرة الدولة المدنية في تونس هي منزلة بين المنزلتين ، فلا هي دولة دينية ، ولا هي دولة علمانية، الأمر الذي جعل التجربة محطّ اهتمام، ونقاش، وتنوير ، ووسطية ، لاسيّما بمحاولة امتصاص حساسيّة الأطراف المختلفة تاريخياً، عبر حوار ساهم فيه المجتمع المدني بدور كبير .

وإذا كانت ثمة عقبات تعانيها الدولة المدنية في المنطقة العربية ، فالأمر ليس استثناءً عربياً فحتى الدول الديمقراطية العريقة تعاني تحدّيات هي الأخرى، وما حصل في فرنسا من حراك قام به أصحاب «السترات الصفراء» يطرح أسئلة في غاية الأهمية حول «أزمة الديمقراطية»، وما بعدها، ومستقبلها ، ارتباطاً «بالانتخابات» ، ونتائجها، والدعوة المتسعة اليوم لتوسيع دوائر الحكم المحلي ، واختصاصاته ، وصلاحياته ، ومباشرة اختيار ممثلين للإدارات والبلديات قريبين من جمهورهم، ويحظون بدور تنفيذي أكبر .

ولعلّ الحوار حول طبيعة الدولة وهويّتها هو جزء من الصراع الأيديولوجي العالمي ، وإن كان جزءآه العربي والإسلامي أشد حدّة في ظلّ عوامل إحباط ونكوص عدة من جانب قوى مختلفة ، ومتناحرة ، بعضها يريد شدّها إلى الخلف، حيث أنظمة الاستبداد ، وبعضها يريد جذبها إلى شاطئه الخاص ، سواء كان إسلامياً أو علمانياً ، فضلاً عن محاولات هيمنة واستتباع خارجية غربية قديمة، وجديدة .

وبتقديري ، فقد وصلت الحلول الواحدية والإطلاقية ، تلك التي تريد احتكار الحقيقة وتزعم أفضلياتها على الآخر ، إلى طريق مسدود ، وآن الأوان للتخلّي عن منطق المغالبة ، والعودة إلى منطق المواصلة على أرضية مشتركة ، بعيداً عن التناحر والتقاتل ، بل بالتفاعل والتواصل .

* باحث ومفكر عربي

منظمة حمورابي تدين ما ارتكبته مجموعات رفع الانقاض ضد موجودات كنائسية في الموصل

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

علق ناطق مخول بأسم منظمة حمورابي لحقوق الانسان على ما ارتكبته مجموعة مكلفة برفع الانقاض وازالة العبوات الناسفة المتروكة في الموصل ، فلقد اشار الناطق المخول الى أن ما جرى في رفع الانقاض من الكنائس والاديرة يتناقض ويتنافى مع كل المبادئ والاصول في حماية موجودات تلك الكنائس وليس ان يتم جرفها في خلط عشوائي مع الانقاض .

واضاف الناطق في حديث لمندوب وكالة نركال الاخبارية اثناء معاينته ما جرى أن الاولى بالمسؤولين عن رفع الانقاض أن يجروا الاتصالات اللازمة مع مطرانية الموصل أو نينوى لكي يحضروا وتكون لهم فرصة تعريف بالواقع وليس أن يتم طمر معالم كنيسية ، وكأن هؤلاء العمال أستكملوا جرائم داعش ، واذا كان ما جرى بقصد مسبق أو بغير قصد فان الاثم والاساءة هو ما يؤكد ذلك .

يشار الى ان فريقا من مسؤولين في منظمة حمورابي لحقوق الانسان قد اصطحب وفدا من الخبراء الاجانب وعلى وفق معلومات موثقة من سيادة المطران يوحنا بطرس موشي وقصد الجانب الايمن من الموصل ليشاهدوا ميدانياً ما تعرضت له الكنائس هناك من تدمير وتخريب مضاف .

مذكرة جمعية الاكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزلندا الى وزير التعليم العالي حول المطالب المشروعة للطلبة المبتعثين

الاستاذ د. قصي السهيل وزير التعليم العالي المحترم

تهديكم جمعية الاكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزلندا اطيب التحيات .

لايخفى عليكم ان اعدادا كبيرة من الطلبة العراقيين المبتعثين الى استراليا ودول العالم الاخرى يعانون من مصاعب عديدة منذ مدة ليست بالقصيرة وقد حاولوا ويحاولون اسماع صوتهم والتعريف بتلك المعاناة بشتى الوسائل من المخاطبات الرسمية الي المناشدات وارسال المطالبات ولقاء الملحقين الثقافيين والرسميين وصولا الى الاعتصامات السلمية للمطالبة بحقوقهم المشروعة دون ان يجدوا أذانا صاغية .

لقد استقبل الطلبة المبتعثون تصريحات معاليكم المتعلقة بتمديد مدة دراسة الدكتوراة من ٣ الى ٤ سنوات قابلة للتجديد سنة واحدة بارتياح كبير وتقدير عال اذ وجدوا فيها لاول مرة انصافا لهم ومراعاة لصعوبة ظرفهم ، لكن فرحتهم لم تدم فسرعان ما اصدرت دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في الوزارة كتابا بتعليمات جديدة التفت على مضمون تصريحاتكم المنصفة لتحرم الكثير من هؤلاء الطلبة المبتعثين من هذا الحق .

ان المطالبة بتمديد مدة دراسة الدكتوراة تكتسب مشروعيتها ولزومها من بعض خصوصيات تلك الدراسة في استراليا والمستجدات التي طرأت على مددها ، فمن بين متطلبات دراسة الدكتوراة ان عملية بلورة وتقديم « مشروع الاطروحة Proposal » ثم الحصول على موافقة الجامعة النهائية (Confirmation)على هذا المشروع يمكن ان تمتد الى سنة كاملة ، مما لايترك للمبتعث سوى سنتان لإتمام الاطروحة وهو امرلايخلو من تعجيز خاصة اذا ماعلمنا ان غالبية المبتعثين قد جاؤا من بيئة تعليمية / اكاديمية غير مؤاتية بل ظلت تعاني الانحدار المتواصل طوال مايقرب من اربعة عقود .

كما ان من مستلزمات دراسة الدكتوراة هذه ان تصحيح الاطروحة يتم خارج استراليا ويحتاج مايزيد على ٦ شهور حتى ان الجامعات الاسترالية تتيح لطالب الدكتوراة مدة سنة كاملة لإتمام هذه التصحيحات .

المسألة الاهم تتجلى في المستجد الذي ادخل على متطلبات دراسة الدكتوراة اعتبارا من الاول من كانون الثاني ٢٠١٦ بزيادة مدة الدراسة من ٣ سنوات (او ١٤٤ نقطة) الى ٤ سنوات (او ١٩٢ نقطة) .

اننا ومعنا اوساط اكاديمية واسعة نتطلع الى ان ترى من وزارة التعليم العالي ودائرة البعثات تجسيدا عمليا لما وعدتم به في تصريحاتكم بانصاف الطلبة المبتعثين ورفع الحيف عنهم خاصة في شمولهم جميعا بزيادة مدة الدراسة الى ٤ سنوات قابلة للتمديد سنة اخرى .

ان هذه المراعاة تصب في صميم مصلحة عراقنا والاكاديميا فيه في ضمان عودة هذه الكفاءات بتحصيلها العلمي العالي الى وطنها والاسهام في اعادة بناء جامعاتها ومصانعها واقتصادها .

مع فائق التقدير ..

جمعية الاكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزلندا

٢٤ / كانون الثاني / ٢٠١٩

الفرق بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية

القاضي زهير كاظم عبود *

في العلاقات الدولية يتم التعامل وفقا للقانون الدولي ، ويمكن ان تنقطع العلاقة الدبلوماسية بين دولة وأخرى أو يتأزم الوضع بين الدول ، كما يمكن لدولة من الدول أن تقرر حظر تعاملها التجاري مع دولة أخرى مع وجود أسباب لذلك التصرف ، أما أن تقرر دولة من الدول حظرا على التعامل الاقتصادي وإطلاق قرارات من شأنها الأضرار بتلك الدولة مع سريان هذا المنع على دول أخرى تلزمها بتنفيذ هذا القرار ، وفقا لقانون القوة والتعسف باستعمال القانون ودون الرجوع الى القانون الدولي أو الى المنظمة الدولية ، فأن هذا التصرف يعتبر انتهاكا صارخا لمباديء الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وتصرفا لا يسنده القانون .

خلال الفترة الماضية لجأت ايران الى محكمة العدل الدولية لتقديم شكوى حول الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها بعد انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي الذي تم بينهما في العام ٢٠١٥ بزعم خرق ايران للاتفاق ، وقد استندت ايران في شكواها بوجود معاهدة صداقة كان البلدين قد عقداها في العام ١٩٥٥ ، وأن مثل هذه المعاهدة تمنع فرض مثل هذه الإجراءات التعسفية ، وأن هذا الحصار والضغط الاقتصادي المفروض من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ايران يدفع حكومات وشركات دولية الى عدم التعامل مع ايران ، وزيادة هذه العقوبات تدريجيا في محاولة لخنق الحياة الاقتصادية في ايران ، وطلبت إلزام الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار وإلغاء القرارات المفروضة عليها .

وللمزيد من الإيضاح حول دور محكمة العدل الدولية للنظر في هذه القضية وصلاحياتها ، والفرق بينها وبين المحكمة الجنائية الدولية ، فان محكمة العدل الدولية منظمة تابعة للأمم المتحدة ومختصة بتسوية النزاعات الدولية ، وقد تأسست بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ، وطريقة اختيار القضاة تتم بطريق الانتخاب كل ٣ سنوات لانتخاب ثلث عدد القضاة البالغ عددهم ١٥ قاض يقومون بإصدار الأحكام بصفتهم القضائية دون اعتبار للدول التي يحملون جنسيتها أو التي رشحتهم، ومدة عمل القضاة تسعة سنوات حيث يتم تغيير ثلثهم كل ٣ سنوات وفي حالة الوفاة فأن دولة القاضي المتوفي ترشح بديلا عنه ليحل محله في المحكمة الدولية ، ويمكن لأي عضو في المنظمة الدولية اللجوء اليها في حال وجود تنازع او خلاف قانوني ، وتشكل هذه المحكمة الذراع القضائي لمنظمة الأمم المتحدة بموجب إحكام المادة (٩٣) من الميثاق الدولي ، كما إنها تقدم المشورة القانونية للهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة .

وعلى هذا ألأساس فأن جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يمكنهم اللجوء الى المحكمة للتقاضي وتقديم شكوى أو عرض خلاف قانوني للبت فيه ، وهذه المحكمة تبت في القضايا والخلافات القانونية (المدنية) التي تشترك بها عدة دول ، وتتمتع بصلاحيات إصدار الأحكام والحسم في حال موافقة الإطراف على النظر في القضية المعروضة امامها ، لتكون بذلك أحكامها ملزمة لتلك الأطراف الا انها لاتملك سلطة فرض تطبيق تلك الأحكام والقرارات ، ولهذا تم تجاهل أحكامها في مرات عديدة ، وأن مقر هذه المحكمة الدولية في لاهاي .

ويحكم عمل المحكمة نظام القواعد والإجراءات التي وضعتها المنظمة الدولية في العام ١٩٤٦ .

أما المحكمة الجنائية الدولية فانها محكمة أنشأت حديثا بالنظر لازدياد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب و جرائم الابادة الجماعية التي تم ارتكابها بحق الإنسان ، بالإضافة الى الانتهاكات المريرة لحقوق الإنسان من قبل الحكام والحكومات ، ولعدم وجود نصوص قانونية في أغلب قوانين العقوبات لمعالجة مثل تلك الجرائم ، بالإضافة الى تمكن الفاعلين والمتهمين من الإفلات واللجوء الى دول أخرى يصعب معها القبض عليهم ومثولهم أمام العدالة ، فتسنح الفرصة للجناة للتخلص من عقوباتهم في حال إدانتهم ، ولذا فقد أصبحت الحاجة ملحة لتشكيل كيان قانوني دولي يسد هذه الثغرة في البناء الجنائي العام، لذا تناشدت المؤسسات والتجمعات والهيئات القانونية المختصة في العديد من الدول لمعالجة ذلك الجانب ، ووضع حد فاصل لإخضاع المتهمين في مثل تلك الجرائم الى القضاء الجنائي الدولي ، من خلال هيئة قضائية دولية ومستقلة تختص بالنظر في هذه الجرائم حصرا ، فأصدرت هذه الدول في السابع عشر من شهر تموز عام ١٩٩٨ ميثاقا يدعو لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، وتم ذلك فيما عرف بمعاهدة روما .

وتتشكل هذه المحكمة من ١٨ قاضي متخصص في القانون الجنائي الدولي يتم ترشيحهم من الدول الأعضاء في المعاهدة ، حيث يصدروا أحكامهم بصفتهم القضائية دون اعتبار للجنسية التي يحملونها .

وتعتمد المحكمة في شرعيتها القانونية بالإضافة الى نظامها الأساسي والمعاهدة الموقعة بين أطرافها الدولية، فأنها تستند على المبادئ العامة للقانون الدولي إضافة الى القوانين الوطنية للدول الموقعة عليها ، وعلى السوابق القضائية في القرارات التي سبق وأن أصدرتها المحكمة المذكورة .

والجدير بالذكر أن أعمالا تحضيرية ومفاوضات متكررة ورفيعة المستوى جرت للتوصل الى إعداد النظام الأساسي للمحكمة الدولية، استمرت لسنوات طويلة وبذلت فيها جهود عالية المستوى في الخبرة والمستوى القانونيين، وعارضت الولايات المتحدة العديد من اقتراحات المندوبين والوفود حتى تكلل الجهد الإنساني في مرحلته الأخيرة بإقرار مشروع النظام الأساسي الذي تضمن تعريف الجرائم واختصاص المحكمة واليات البدء والتكامل ودور الادعاء العام ومجلس الأمن وآلية التطبيق المحتمل للنصوص والأحكام الموضوعية للمحكمة .

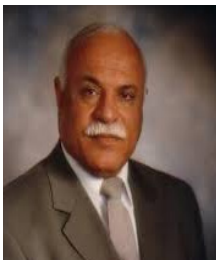

ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لنص المادة (١١) من النظام الأساسي للمحكمة تمارس المحكمة عملها وصلاحياتها القضائية وفقاً للاختصاص الزمني اعتبارا من لحظة النفاذ، أي أن المحكمة تمارس اختصاصها في النظر بالأعمال والانتهاكات والجرائم المرتكبة بعد نفاذ نظامها الأساسي (في اليوم الأول من الشهر التالي وبمرور ٦٠ يوماً على أيداع الوثيقة التي تم التصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة) ، يعني هذا أن النفاذ في اليوم الأول من الشهر السابع (تموز) من العام ٢٠٠٢ ، ومن الجدير بالذكر أن العراق لم يوقع على الاتفاقية حتى اليوم ، وبلغ عدد ألأعضاء الموقعين على اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية حتى اليوم ١٠٤ عضوا يمثلون دولهم .

أن القاعدة الأساسية التي تستند عليها المحكمة الجنائية الدولية من أنها ليست جهازا من أجهزة الأمم المتحدة ، وتتمتع بالاستقلالية المفترضة إلا أنها مطبق أمين للقرارات الدولية ، في حين أن محكمة العدل الدولية تعتبر من بين الأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، وهذه القاعدة تشكل فرقا واضحا وكبيرا في التابعية والاختصاصات ، أن اختصاص محكمة العدل الدولية ينحصر في حل الخلافات بين الدول الأعضاء ، في حين تكون سلطة المحكمة الجنائية الدولية على مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحروب وجرائم الإبادة الجماعية ، كما أن محكمة العدل الدولية تحاكم الحكومات بينما تختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة ألأفراد ممن اتهموا بارتكاب الجرائم الواقعة ضمن اختصاصاتها ، ومقر المحكمة أيضا في هولندا .

* zouher_abbod@hotmail.com

النفط العراقي / كوابيس لعنة في ذاكرة أجيال

عبد الجبار نوري

الموضوع / تمرُ تسعة عقود اليوم لأستخراج النفط في العراق والذي كان القدر الموعود في ذاكرة التأريخ العراقي عام ١٩٣٨سنة أكتشاف النفط في أراضي كركوك وبتوالي السنين الأكتشافات تتوالى في نينوى وجنوب العراق وبأحتياطي قدره التخميني حوالي ٣٦٠ مليار برميل وللواقع المريرحيث يبلغ النفط اليوم شيخوخته سعراً وربما أفول ترجي منافع أقتصادية وثقافية منهُ ، بينما يظل النفط معزولاً في آبارهِ عن مجتمعات قطعت تجارب غنية وواضحة في بنيتها التحتية والفوقية وبتحدي ماراثوني فائق السرعة متحديةً الزمن كالتجربة النرويجية التي أسست صناديق سيادية للأستثمارفي تحقيق عوائد مالية ضخمة، أو النظر ألى تجربة سنغافورا على الرغم من أنها لا تمتلك النفط في أستثمارالموارد الطبيعية والأعتماد عليها بالتصدير والنظر ألى أسبانيا التي طورت مزارع الخيار بالأستثمار وتحصل على ٢ مليار دولار سنوياً من تصدير الخيار فقط ، ألا يعادل بئراً نفطياً منتجاً ؟ ، وبثت تلك البلدان الروح في الأقتصاد الصناعي والزراعي والثقافي والذي يعتبر العامل الديناميكي لتنمية وتطوير كافة القطاعات ، بينما في عراقنا الحبيب تحوّل النفط إلى فجواتٍ غير مجسّرةٍ في ذاكرة الأجيال الحاضرة والمستقبلية بل لعنةً وكوابيس أحلام ، وللحسرة يكاد النفط العراقي أن يعلن تقاعدهُ وسط تأرجح أسعاره وأكتشاف بدائل للطاقة كل يوم ، بيد أن العراق يراوح على الأقتصاد الريعي منذ تأسيس الدولة العراقية ، ونضوب البترول يلوحُ في الأفق العراقي سنة ٢٠٤٠ ، وخبر عاجل اليوم « أن عام ٢٠٣٠ ستوقف السويد بيع السيارات التي تعتمد البنزين والديزل وهي أشارة للجمهورية السادسة العراقية أن تتدارك أمورها بعلاج أحادية الأقتصاد ، وتبرز على سطح الواقع المرير والمحزن الحقيقة التالية (ظهور قطاع عام كبير متضخّم وقطاع صغير وطفيلي ، وتتحوّل الحكومة من حكومة يعتمد عليها المجتمع إلى حكومة تعتمد على المجتمع) ، وأصبحت الكتابة عن النفط اليوم مثل العملة المزيفة لكون الورقة الرابحة بأيدي حيتان الكارتلات الغربية والأمريكية والتي أحتكرت الخبرة والسوق معاً .

النفط والصراع السياسي في العراق

أن تقسيم موروثات غنائم الدولة العثمانية المريضة والخاسرة للحرب العالمية الأولى بما في ذلك حقوق أمتياز (شركة النفط التركية) كان النفط محوراً أساسياً في رسم خارطة الشرق الأوسط ، وتوزيع سلطة الأنتداب بين فرنسا وبريطانيا بنموذج متفق عليه بين الدولتين ، بحيث أصبحت ولاية الموصل تحت سيطرة الأنتداب البريطاني ، وتسلمت فرنسا السلطة على سوريا في أواخر عام ١٩١٨ وذلك بعد تأكد بريطاني تواجد النفط في مناطق متعددة من ولاية الموصل من ضمنها كركوك ، وأشتغلت الشيطنة البريطانية في تأجيج فوبيا المطالبة التركية بولاية الموصل محوراً في تخويف الحكومة التأسيسية في العراق ١٩٢١ ، وكان ذلك عقب تنصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق .

وكانت من تداعيات لعنة النفط في العراق: أن توظف بريطانيا شرطاً مجحفاً وظالماً ومحرجاً في نفس الوقت أن توافق على منح حقوق الأمتياز لمجموعة (شركات النفط الغربية البريطانية ، الفرنسية ، الهولندية ، والأمريكية) مقابل دعمها للعراق بأحقيته في الأحتفاظ بولاية الموصل ، وتمّ التوقيع على هذا الأتفاق الأولي بأتفاقية (١٩٢٥) والذي أطلق عليه لاحقاً (اتفاقية شركة نفط العراق) ووزعت الحصص على أساس ٧٥ / ٢٣ ٪ لكل من تلك الشركات الأربعة والباقي ٥٪ تعطى للسيد (كولبنكيان) ، أضافة إلى ذلك الشرط التعسفي والأبتزازي على العراق تنازله عن حصته البالغة ٢٠٪ الممنوحة لهُ بموجب معاهدة (سان ريمو) زائداً التأطير السياسي لنتائج الحرب العالمية الأولى وتقسيم المنطقة العربية بما فيها الجزيرة العربية وأصبحت الكمائن النفطية ومصادر الطاقة وتقسيمها إلى دويلات بحدود مصطنعة .

وتحطُ بنا بوصلة ذاكرة العراق النفطية بمؤشرها المضطرب لمحطة خواطر تراجيدية في بلاد ما بين القهرين إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التحررية التي أعلنت سنة ١٩٦١ حركة نضالية ثورية في السيطرة الوطنية على الثروات الوطنية المستلبة من قبل الغرب وشركاتها الرأسمالية الجشعة في فرض القانون الوطني رقم ٨٠ وهي أولى ثمار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي سيطر فيه العراق على ما يقارب ٥-٩٩٪ من أراضيه رسمياً ، ولكن لم تجد الأوضاع السياسية أستقراراً وتوجه الحكومة نحو الأقتصاد الريعي مما أدت إلى بروز تغيرات ديموغرافية في المجتمع العراقي كالهجرة من الريف إلى المدن والنزاعات المسلحة وأهمال القطاع الزراعي ونفوذ الكولونيالية البريطانية على الخط بأثارة النعرات الثأرية للأقطاع وملاك الأرض أنتقاماً من حكومة الشهيد الراحل عبدالكريم قاسم ، فحدث ما حدث في :

أنقلاب عسكري بقيادة حزب البعث الذي زج الشعب العراقي بأتون حروبٍ عبثية مع الأكراد والحرب العراقية الأيرانية وغزو أحتلال الكويت والذي دفع الشعب العراقي فاتورة ثقيلة لتلك الحقبة الظلامية ، وكان عامل البحث عن مصادر الطاقة من قبل الأمبريالية الأمريكية أحتلت العراق في ٢٠٠٣ وأسقطت النظام ، والسيطرة على آبار النفط العراقي وسحبه من سيطرة القطاع العام ولعودة الشركات الأجنبية وهذه المرّة بشراسة وأندفاعٍ أقوى ، وتكفي شهادة قول المخطط للغزو الأمريكي (بول وولفيتز) : « أن العراق يطفو على بحيرة من النفط » وكان للص بريمردوراً محورياً في تبديد ونهب ثروات النفط والذي حكم بين أيار ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤ ألف كتاباً موسماً بـ(عام قضيتهُ في العراق والنضال نحو غد أفضل) بذر خلاله الطائفية المقيتة والمحاصصةً

الكارثية ونشر ثقافة الفوضى وساعد على أيجاد رجال حكم لا رجال دولة ، وعدم أحترام مواثيق الأمم المتحدة والمحافظة على كيانات الدولة المحتلة وثرواتها، وكان من أفدح قراراته التعسفية القرار ٣٩ الذي يسمح لخصخصة ٢٠٠ شركة حكومية بتمويل أجنبي ومعفاة من الضرائب والقيود ١٠٠٪ وجعل التراخيص النفطية تخضع لمدة ٤٠ سنة قادمة، والقرار ١٧ منح المقاولين الأجانب أدارة شركات الأمن الخاصة التي أوغلت في الوجع العراقي وأستمرت سرقات النفط وبأساليب مختلفة من الشركات الحالية وعواصم الدول الغربية والبعض من الموجودين داخل العملية السياسية وجمهورياتها الستة المتلاحقة وتلك السرقات أصبحت أقرب إلى الخيال وتهريبه والتي ساهمت فيها أحزاب وميليشيات ورؤساء عشائر هم متهمون بضياع ثروات النفط الهائلة منذ ١٥ عاماً حيث صفروا الخزينة وألحاق العجز بالميزانية العراقية والأتجاه نحو الأستدانة لتحميل الأجيال المستقبلية الرثاثة والفقر والمرض والبطالة والأمية ، فهي الأستبداد والقهر الأجتماعي وكلها من تداعيات أكرامية الطبيعة للنفط في العراق وحتى على عموم العالم العربي

أخيرا وليس آخراً / لم يخفى على أحد من أن هدف بوش في أحتلال العراق كان من أجل نقطتين أستراتيجيتين مهمتين : الأولى هو حماية أمن أسرائيل ، والثاني : هو السيطرة على منابع النفط ، وهنا يمكن أن نقول : بأن النفط جاء نقمة ولعنة على العراق سياسياً وأجتماعياً وأقتصادياً وهو الذي فرض تأجيج الصراعات القائمة المرتكزة على أقذر مستلبات نخرت المجتمع العراقي التي هي الأثنية والطائفية والمناطقية التي أوصلتهُ لحافات الحرب الأهلية في ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ ، والتي كانت من تداعياتها الكارثية حرب الأستزاف البشري والمادي للحرب الشرسة مع تنظيم داعش ، والذي يؤلمني كمواطن عراقي هو الآتي : قانون النفط والغاز الذي سوف يشرعن بقانون قادم لا محالة حيث يسمح لشركات النفط الأمريكية والبريطانية الحق في السيطرة على نسبٍ كبيرة من عائدات النفط العراقي فيما يبقى الفتات الضئيلة من هذا العائد للعراق المنهوب ، لأن شعار حكومات ما بعد الأحتلال (الولاء قبل الأداء) حين نعكس هذه المعادلة الأداء أولا ثم يكون الولاء للوطن والأمة .

الإرهاب لا زال خطراً يطرق الأبواب

د. خالد عليوي العرداوي

عندما تمددت التنظيمات الإرهابية بقيادة داعش في العراق عام ٢٠١٤ وسيطرت على اكثر من ٣٤٪ من أراضي هذا البلد لم يكن السر يكمن في قوتها الذاتية، انما ساعدتها على ذلك جملة من الأسباب والمحفزات الداخلية والخارجية، منها : الصراع السياسي بين القوى المهيمنة على السلطة في بغداد ، والتوتر بين المركز والاقليم ، وتفشي البطالة والفقر والفساد ، وعدم الثقة بين الحكومة وشعبها ، وتقاطع المصالح الإقليمية ، وحركات الربيع العربي ... الا أن استفحال خطر ما سمي بـ(دولة الخلافة) الداعشية وتهديدها العلني لبنية الدولة الحديثة ومصالحها في الشرق الأوسط ، ولمصالح العالم الغربي، برؤيتها الظلامية التي عكستها حملات الإبادة وأسواق النخاسة والعنف البربري المطلق دفع الجميع الى مراجعة حساباتهم والتعاون المؤقت فيما بينهم لمواجهة هذه الخطر الهائل سواء في الميدان او على مستوى الدعم اللوجستي وقطع مصادر التمويل المالي والفكري ... وأثمرت هذه الجهود عن هزيمة ما سمي بما بأقوى وأغنى تنظيم إرهابي في التاريخ .

ولكن بعد مرور أكثر من سنة على هذه الهزيمة هل يمكن القول إن العراق بات في مأمن من خطر الإرهاب ؟ ان الاعتقاد بذلك ينطوي على عدم إدراك كبير من صانع القرار العراقي ، طالما أن الأسباب المغذية للإرهاب لازالت موجودة وعلى رأسها عدم حل مشكلة النزوح الهائل من المناطق المحررة من داعش وما تتركه من آثار نفسية واجتماعية خطيرة، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة ، وسوء التربية والتعليم ، واستمرار الصراع بين القوى السياسية الممسكة بالسلطة في بغداد وأربيل ، والتوتر بين المركز والاقليم حول المناطق المتنازع عليها وصادرات النفط والتفسيرات المتباينة للنصوص الدستورية ، وتصاعد وتيرة العداء بين واشنطن وطهران وما يمكن ان تجره المواجهة بينهما من مشاكل ستجعل حتما الأرض العراقية ساحة لتصفية الحسابات بينهما ومن خلفهما حلفائهما الدوليين والاقليميين والمحليين ، يضاف الى كل ذلك عجز حكومي واضح عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وإعادة اعمار البنية التحتية في العراق عموما، وفي المناطق المحررة من داعش على وجه الخصوص ، في ظل هبة ديموغرافية مرعبة ستشكل كابوسا قاتما للحكومات العراقية في المدى القريب والمتوسط والبعيد ، فضلا عما يعانيه الاقتصاد العراقي من خلل هيكلي يترافق مع غياب الخطط الحكومية القادرة على وضع استراتيجية شاملة للإنقاذ ، وما تعانيه الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية من تحديات تجعلها دون مستوى الطموح ، كتحدي التنظيمات المسلحة غير المنضوية تحتها ، وافتقارها الى استراتيجية أمنية شاملة توحدها على مستوى القيادة والقرار والرؤية .

اجمالا يمكن القول : البيئة العراقية ما زالت خصبة لعودة الإرهاب اليها ان لم يكن تحت مظلة داعش فقد يكون تحت مظلة أخرى أبشع منها ، وبدون إرادة سياسية تركز على بناء الدولة على أسس علمية صحيحة سيكون مستقبل العراق حافل بالمفاجئات غير السارة .

الانتحار في العراق حالة فردية ام ظاهرة ؟

ابراهيم سبتي

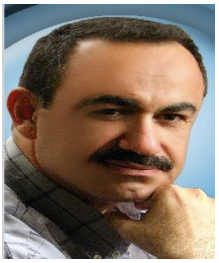

اعلنت مفوظية حقوق الانسان العراقية مؤخرا، بان عدد حالات الانتحار في احدى المحافظات العراقية بلغت ٥٩ حالة في عام ٢٠١٨من بينهم فئة الشباب تباينت بين الطلق الناري والشنق والحرق والغرق ، وهذه المحافظة هي ذي قار جنوبي العراق ذات النسيج الاجتماعي المتماسك والعادات العشائرية المتأصلة اضافة الى التاريخ الحضاري والادبي والثقافي والفني الذي اشتهرت هذه المحافظة بها وبانها صاحبة الريادة في كل مجالات الادب والثقافة والارث الحضاري المتفرد الذي ساد المجتمعات والدول القريبة حين علمت البشرية كتابة الحرف الاول وكتبت اول قصائدها ابان اشعاع الحضارة السومرية ، ان حالات الانتحار التي شهدتها المحافظة مؤخرا ، تنم عن اسباب ظاهرية واخرى خفية ربما، الا ان ما يعرف منها هو بالتاكيد الحالة الاقتصادية والنفسية وسواها وخاصة بين صفوف الشباب المنتحر .

ان تلك الحالات لا تاتي مصادفة انما هي نتيجة تراكمات كبيرة وضخمة لا يستطيع اي كائن تجملها ناهيك عن ان الوزارات والمؤسسات المتخصصة والمنظمات ، بعيدة كل البعد عن هموم ومشاكل الشباب وترك المسؤولية على عاتق العائلة التي ربما لا تستطيع فعل شيء او منع حدوث شيء لوحدها .

ان وزارات التربية والتعليم العالي والعدل والشباب والمنابر الدينية ، عليها الاقتراب من الشباب العراقي بوضع برامج خاصة تعالج ولو نسبيا الحالة النفسية والمادية لهذه الشريحة الخطيرة او المواطنين الاخرين الذين يعانون حالات اليأس وفقدان فسحة الامل من الاوضاع السائدة ، واية برامج توضع للمعالجة ، مهما طال وقت تنفيذها ، كفيلة بان تؤثر تاثيرا مباشرا على النفسية المتعبة وبالتالي وضع حلول طارئة ومؤكدة لتفهم المشكلات ومتابعتها مع العائلة كي لا تزيد المأساة وتكثر حالات الانتحار بين صفوف الشباب خاصة من الذين باتوا يشعرون بانهم يصارعون الظروف والتحديات بمفردهم وهذا ما لا يستطيعون تحمله .

ان مسؤولية الدولة ، كبيرة ومهمة في احتضان ابنائها من الذين يعانون شظف العيش واليأس من الغد ومن صعوبة التأقلم في المدرسة او الجامعة او البيت مما يتطلب الشروع بمعالجات سريعة ولا سيما ان المجتمع العراقي عانى ما عاناه من الحروب والحصارات والخسارات والموت المجاني في الشوارع ليل نهار ، فاثر كل ذلك نفسيا واقتصاديا في نفوس الكثير من الطاقات الواعدة التي تحتاج الى رعاية خاصة والدولة العراقية قادرة على ذلك لمتانة اقتصادها الذي تُحسد عليه من قبل دول كثيرة باعتباره دولة غنية وعليها احتضان كل مواطنيها على قدر واحد من الاهمية وبالتالي جعل المواطن يشعر بان رعاية الدولة هي القوة الساندة له مما يوفر له عيشا كريما لائقا يوازي الحالة الاقتصادية والموارد الضخمة التي تدخل سنويا للبلاد ، مما لاشك فيه ان البلدان المتحضرة والباحثة عن الرقي والمعاصرة ، هي التي ترعى وتحتضن الشباب وكل المواطنين باعتبارهم القوة المحركة لكل شيء وهم القادرون على تغيير المعادلات الاقتصادية والاجتماعية وسواها .

وهنا لا بد من الوقوف على حالات الانتحار التي نخشى ان تتحول الى ظاهرة مؤلمة يومها لا ينفع الندم . وعلى المعنيين من الوزارات والمنظمات والمؤسسات ذات العلاقة ، بان تضع حلولا وبرامج مفيدة من شأنها الاقتراب من حياة المواطن والوقوف بجانبه ومعرفة مدى تفكيره وهمومه وآلامه ومكابداته لكي تكون الحالة مشخّصة ومقدور عليها قبل ان تتحول الى وباء خطير تغذيه الافكار المتطرفة الخطيرة فتكون الخسارة اشد وافدح، ان طاقات الشباب وباقي الافراد لهي المحرك القوي لاية خطوة نحو الغد الذي تترقبه الدول والمجتمعات للتسابق للوصل واللحاق بركب التطور الذي تسعى اليه كل الدول التي ترعى مصالح مواطنيها .

في سيكولوجيا رمادية الوضع السياسي في العراق

عامر صالح

أن تحقق هدفا انسانيا مجتمعيا كالخلاص من نظام دكتاتوري يجب ان تكون لك القدرة الذاتية العالية على التنظيم والأعداد والتنفيذ الجماهيري ، الى جانب التسلح برؤية مستقبلية للأحداث ما بعد سقوط النظام واستقراء للبدائل الممكنة ذات المضامين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الى جانب القدرة العالية على اعداد الشعب وطلائعه السياسية لأحتواء احداث ما بعد السقوط .

ما حصل في العراق هو ان هناك أزمة عامة يعاني منها النظام السابق ولم يكن يستطيع الاستمرار في البقاء إلا عبر القمع الواسع وأخلاء الساحة العراقية من أي فرصة للتنظيم المعارض الواسع للنظام، وعمل النظام عبر عقود بقائه على البطش والأقصاء وتهميش المعارضة والتنكيل بها، حتى اصبح النظام تقريبا هو اللاعب الوحيد في الساحة مقابل معارضة سياسية انتشر معظمها في بقاع الارض المختلفة من دول العالم ، وبالتالي نقول هنا انطلاقا من مسلمات علم الثورة : لكي تقوم بثورة ما فهناك مقومين ، اولهما موضوعي يتجسد في حالة البؤس والفقر والظلم والطغيان والفساد والاضطهاد التي يمارسها ويعج بها النظام السياسي وتهالك مقومات بقائه كنظام صالح للعيش والبقاء ، والمقوم الثاني وهو العامل الذاتي والذي يتضح بمستويات وعي الجماهير واستعدادها للبذل والتضحية والتنظيم الذاتي وتوفر الطليعة والنخب الوطنية القادرة على قراءة اللحظة التاريخية وقيادة الجماهير نحو لحظات مفصلية .

هذه العلاقة الجدلية بين ماهو موضوعي وذاتي في إحداث الفعل الثوري كان مفقودا نسبيا في الحالة العراقية ، فالازمة الموضوعية للنظام على الارض العراقية يقابلها عوامل ذاتية تمثلها معارضة مشتتة ومتصارعة فيما بينها لدرجة التصادم وما يجمعها فقط هو اسقاط النظام الدكتاتوري ، والى جانب تلك المعارضة فهناك فسحة اجتماعية رمادية واسعة تشكلت في المجتمع العراقي ومعظمها من الطبقة الوسطى والتي كيفت نفسها لتتعايش مع النظام وتفهم مزاجه وماذا يريد ، كما تمكن النظام السابق من ترويضها عبر مختلف المغريات الشكلية والتي لا تتجاوز تأمين لقمة العيش في بلد انهكته الحروب والحصار، مما افقد المعارضة العراقية دور هذه الفئات واستلاب دورها المميز في عمليات التغير الجذري .

كان طول أمد بقاء النظام السابق وعدم المقدرة على اسقاطه كهدف للمعارضة من اهم العوامل السيكولوجية التي ألقت بظلالها على قوى المعارضة العراقية في خلق حالة من الأحباط النفسي المتراكم، تجسد في بعض مظاهره بردود افعال العدوان ليست ضد مصدر الأحباط «النظام السابق» بل سلوك عدواني بين اقطاب المعارضة نفسها ، عكسته العديد من الصراعات الميدانية المسلحة والدموية بين بعض من قوى المعارضة ، الى جانب اساليب العدوان الاخرى ، كالخطاب السياسي المعبأ بالكراهية والتحريض والتشكيك والتخوين .

وأنطلاقا من تلك العلاقة الارتباطية الموجبة بين الاحباط والعدوان ، والتي تنطبق على الافراد كما تنطبق على الاحزاب والجماعات فقد كان تراكم الاحباط لدى المعارضة العراقية والمتسبب من محاولات بقاء النظام السابق وخروجه « سالما » من حروبه الداخلية والاقليمية ، فقد تضاعفت بقدر كبير فرص « العدوان » سيكولوجيا والتي تساوي محاولات اسقاط النظام سياسيا ، والبحث عن كل البدائل المتاحة والممكنة لتحقيق هذا الهدف بعيدا عن جدل العلاقة المبدأية بين الوسائل النزيهة والنظيفة لتحقيق غايات سامية .

ومن هنا كان القبول بالاحتلال الامريكي للعراق واسقاط النظام والتناغم مع اجندته في بناء نظام حكم مبني على المحاصصة الاثنية والطائفية سلوكا ميكافيليا بأمتياز للغالبية العظمى من المعارضة العراقية ، مرفوضا في المعايير الوطنية والقيم الدينية ، واضفيت على الاحتلال صفة المحرر والمنقذ، انه سلوك لأحداث نوع من التوازن النفسي عبر تفريغ طاقة « العدوان » نحو النظام الدكتاتوري السابق بعيدا عن النتائج الكارثية بعد اسقاطه ، وان ما ينطبق هنا على ديناميات الفرد السلوكية ينطبق ايضا على ديناميات الصراع بين الجماعات المختلفة .

اما المطالبات اليوم بخروج القوات الامريكية وقواعدها من العراق « ورغم قدسية الهدف المشروع» فيجب على من يرفع شعار او ينادي بمطلبا أن يدرس القدرات الذاتية والموضوعية في ظل واقع مزري ونظام سياسي فاسد ومنافق « بالامس اعتبر أمريكا محررة وفاتحة لعراق جديد واليوم محتلة وعليها الخروج ، تلك هي عقدة النقص في السياسة العراقية والزعماء السياسين الذين قبلوا بالاحتلال واجندته ولكنهم أسرى لأجندة الصراع الاقليمي ، وبقدر ما احتجت بعض الاحزاب والمليشيات على زيارة الرئيس الامريكي المفاجئة للقواعد الامريكية « وهو احتجاج مشروع » بغض النظر عن التوقيت واجندة الصراع التي تقف ورائه ، ولكن كان يفترض وبنفس القدر ان تأخذهم الغيرة والحمية في الاستجابة لمطالب اهل البصرة المنكوبة والمحافظات العراقية الاخرى والاستجابة لمطالب النازحين والمهجرين والمنكوبين وضحايا الحروب والاستجابة لمستلزمات بناء دولة المواطنة التي تستطيع مقارعة الاحتلال الامريكي .

ان زيارة ترامب السرية الى العراق والتي اثارت موجة تصريحات معادية من قبل اغلب ساسة العراق والفصائل المسلحة لكن هذه التصريحات تناست اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين بغداد وواشنطن والتي بموجبها جاء ترامب لتفقد قوات بلاده في قاعدة عين الاسد غربي العراق كون هذه الاتفاقية تسمح للرئيس الامريكي ووزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة تفقد القوات الامريكية المنتشرة خارج ارض الولايات المتحدة وحتى المشاركة ضمن تحالفات عسكرية .

وبعد عقد من الزمن تعود اليوم الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة وتتعالى الأصوات الداعية إلى إلغائها بالتزامن مع الزيارة السرية الخاطفة للرئيس الأمريكي ولكن وبحسب الاتفاقية التي تم توقيعها من قبل حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عام ٢٠٠٨ فإن قوات الولايات المتحدة المقاتلة والمنسحبة من المدن والمحافظات ، ستبقى في المنشآت والمساحات المتفق عليها مع الحكومة

العراقية ، وهناك حديث عن اكثر من عشرة قواعد عسكرية امريكية منتشرة في مناطق مختلفة من العراق واكثر من عشرة آلاف مقاتل امريكي ولكن المعلومات الدقيقة لاتزال قيد الكتمان من قبل الظرفين العراقي والامريكي .

لقد استغلت زيارة ترامب الى العراق كغطاء للاحزاب الحاكمة لممارسة ديماغوجية منقطعة النظير امام الرأي العراقي العام في محاولة لأضفاء رمادية قاتمة على الوضع ومسبباته، فبدأ اقطاب حزب الدعوة بألقاء التهم على بعضهم من باب التساؤل ، فجناح المالكي يقول ان العبادي هو من أتى بالامريكان لمحاربة داعش ، والعبادي يقول أن من أتى بهم هو المالكي قبل نهاية ولايته وبعد سقوط المدن الغربية بيد داعش وكان ذلك بتاريخ ٢٤ يونيو عام ٢٠١٤ وان ذلك مثبتا في وثائق الامم المتحدة واستنادا الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق وامريكا ، ان هذا الجدل البيزنطي هو لذر الرماد في عيون العراقيين ومحاولة لتبرئة الاحزاب الحاكمة من قبول الاحتلال الامريكي كعملية لتحرير العراق كما وصفت انذاك ، او كما يقال « أن دخول الحمام ليست مثل الخروج منه» .

أن فشل النظام المحصاصاتي المليشياوي نظام الدولة العميقة» إن كانت هناك دولة « خلال عقد ونصف من الزمن والذي أتت به امريكا وباركته ايران ، فشل في صياغة علاقة طبيعية للعراق في محيطه الاقليمي والدولي وغير قادر على حسم المسارات الاساسية في سياسة العراق الخارجية وتحديد من هم حلفاء العراق استنادا الى مصلحة الشعب العراقي ، كما فشل في مسارات الاصلاح الداخلي على صعيد محاربة الفساد الاداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

الامريكان يقولون لا نريد حليف نصفه عدو ونصفه الآخر صديق ، والسياسيين العراقيين منقسمون في معظمهم الى نصفين، نصف مع امريكا ونصف آخر مع ايران ، وبين النصفين هناك منطقة وسطى يمثلها شعبنا تتجسد في الرغبة في بناء عراق متصالح مع ذاته ومع محيطه الاقليمي والدولي ، استنادا الى أولوية المصلحة الوطنية العراقية وبعيدا عن استخدام العراق وارتهانه لتنفيذ أجندة اقليمية ودولية ، نقول ختاما لم يستفد العراق من المحتل الامريكي واستنادا الى قرارات مجلس الامن والامم المتحدة بكونه محتل وعليه ألتزامات دولية كتوفير الأمن وبناء الخدمات واعادة بناء الدولة على أسس سليمة ، كما لم يستفد من محيطه الاقليمي وخاصة من ايران في بناء علاقة متوازنة تخدم العراق واستقلاليته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

ومن هنا تأتي مطالبة شعبنا الواضحة في حراكه الشعبي بتوفير مقومات البيئة المواتية للاصلاح الشامل والمتمثلة في الخلاص من نظام المحاصصة الطائفية والاثنية ، وهذا يعني اجراء تعديلات جوهرية على الدستور ، واعادة النظر بقانون الانتخابات ، واصدار قانون الاحزاب والذي يمنع تشكيل الاحزاب على أسس دينية وطائفية وقومية ، الى جانب تشريع قانون النقابات والاتحادات ، وقانون النفط والغاز ، وقانون حرية التعبير ، وقانون المحكمة الدستورية ، وقانون مجلس الاتحاد ، واعادة تشكيل مفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة، واعادة تشكيل مجلس القضاء الاعلى بما يضمن من نزاهته حقا ، أن التأسيس لذلك والشروع بالعمل فيه هو الضمانة الاكيدة لمستقبل العراق وحماية مستقبل أبنائه وثرواته ودرء خطر الارهاب ، وهي بداية التأسيس لوطن معافى يتعايش فيه الجميع بأختلاف دينه وقوميته وطائفته وجنسه وثقافته، أنها المقدمات الضرورية لبناء دولة المواطنة التي تستطيع الخلاص من الاحتلال الامريكي وآثاره ومن التدخلات الاقليمية .

التجاوز على عقارات الدولة

سلام مكي

فرض القانون العراقي حمايته الكاملة على المال العام ، ووضع القوانين والعقوبات الرادعة بحق المتجاوزين على المال العام ، فالاختلاس وتعدي حدود الوظيفة والاضرار بمصالح الجهة التي يعمل بها الموظف وغيرها من النصوص القانونية ، التي عاقبت كل من يتعدى من الموظفين او غيرهم على المال العام الواقع تحت يده ، واذا عدنا الى مفهوم المال فإنه لا يقتصر على الأموال المنقولة فقط ، بل يمتد ليشمل الأموال المنقولة أيضا ، وهي العقارات ، حيث ان المبادئ العامة للقانون ، تفترض ان حالة التجاوز المادي على العقارات هي قضية مدنية ، تنظر بها محاكم البداءة، وخالية من العنصر الجزائي ، ولكن في ما يخص التجاوز على عقار عائد للدولة ، فإن القانون ولغرض فرض مزيد من الحماية على تلك العقارات ، اعتبر ان فعل التجاوز مخالفة قانونية واسبغ عليها عنصرا جزائيا ، حسب احكام القرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ الذي اعتبر بعض التصرفات الواقعة على أملاك الدولة الواقعة داخل حدود البلدية ، فعلا مخالفا للقانون يستوجب العقوبة ، التي تتراوح بين الحبس والغرامة .

إضافة الى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ الذي عاقب المتجاوز على أراضي الدولة الأميرية حتى لو كانت خارج حدود البلدية ، والتجاوز على عقارات الدولة يعتبر جريمة مستمرة ، حيث ان الفعل لم يكن مرة واحدة فقط وانتهى، بل هو مستمر ، طالما ان المتجاوز مازال شاغلا للعقار دون وجه حق ، التصريح الأخير لدائرة عقارات الدولة بخصوص عدم وجود الآليات المناسبة لرفع التجاوزات ، مقارنة بدوائر البلدية والتي يتقصد بها وجود قوة ودعم من الأجهزة الأمنية لتمكين تلك الدائرة من تأدية واجباتها بشكل صحيح ، يؤشر وجود خلل كبير في القرار الإداري العام، حيث ان على الحكومة ان توفر كل الإمكانيات اللازمة وتوفر جميع السبل لدائرة عقارات الدولة ، كي تتمكن من تأدية واجباتها في متابعة التجاوزات الحاصلة على العقارات العائدة لوزارة المالية ، خصوصا وان تلك العقارات منتشرة في كل ارجاء البلد .

ولا توجد منطقة في البلد، تخلو من عقار عائد للدولة. اما بخصوص عقارات المنطقة الخضراء ، فهذه تحتاج الى تشريع قانوني خاص بها ، كونها تحمل خصوصية واختلافا عن باقي العقارات ، اذ من غير الممكن وجود عقارات عائدة للدولة مستغلة بدون وجه حق من قبل شخصيات يفترض انها تحافظ على حقوق الدولة .

اذاً : مثلما تفترض الحكومة والدولة إجراءات صارمة بحق من يتعدى على المال المنقول ، فإنه يتعين فرض نفس العقوبة واتخاذ نفس الإجراءات بحق من يتجاوز على عقارات الدولة ، كذلك تشديد إجراءات فرض اجر المثل بحق المتجاوزين وعدم اللجوء الى الطريقة التي نص عليها قانون تحصيل الديون الحكومية التي تسمح بعدم تسديد اية مبالغ بشكل سريع ومباشر .

نظام التعليم وبطالة الخريجين في العراق

د. احمد ابريهي علي

يجسد نظام التعليم المعاصر كفاح البشر للحفاظ على منجزاتهم التي تمثلها المعرفة، ويتعهد الاستعدادات التكوينية للنشأ الجديد لتبلغ مداها في تمكين الانسان ، بالقدرات وانماط التفكير والقيم ، كي ينعم بحياة طيبة لنفسه وذويه ، وعضوية ايجابية معطاء في مجتمعه، ولأن العراق دولة نامية تُضاف مهام اخرى للتعليم تتصل بالأرتقاء الحضاري الشامل من اجل اللحاق بطلائع التقدم في العالم ، ويساعد التعليم ، وعبر وحدة نظامه ، على توكيد وحدة المجتمع الوطني وثقافة السلم الاهلي والاخاء الانساني ، وللتعليم العالي دور آخر يتمثل في انتاج المعرفة الجديدة ، ورافد رئيسي للأبتكار والتطوير التكنولوجي والتنظيمي وهو ما تحتاجه التنمية، ولقد نالت الوظيفية الاقتصادية للتعليم الكثير من الاهتمام في العالم من جهة صياغة البنية المهنية والمهارية للموارد البشرية لتنسجم ، ما امكن ، مع واقع ومستقبل الطلب على القوى العاملة ، ولا تكفي المؤشرات الكمية للوقوف على فاعلية نظام التعليم في العراق ، لكنها مقدمة ضرورية لتصور حجم الأعباء والفرص ، وفي هذا السياق تُقيّم سعة النظام التعليمي نسبة الى حجم السكان للتعرف على مستوى تعلم المجتمع ، ومن بيانات احدث مجموعة احصائية نعرض اعداد التلاميذ والطلبة واعضاء الهيئات التعليمية بالآلاف ، مقربة لتسهيل القراءة، والأبنية بالوحدات ، مع ملاحظات :

١. ارتفع مجموع التلاميذ الموجودين في المرحلة الابتدائية من ٢٩١٤ الف الى ٤٢٨٣ الف بين السنتين الدراسيتين ١٩٩٤- ١٩٩٥ و ٢٠١٤- ٢٠١٥ ، وبمعدل نمو سنوي ، مركب ، ١,٩ بالمائة ، ما يدعو الى التحفظ على التغطية الاحصائية لأنخفاض المعدل ، وتزايد عدد اعضاء الهيئة التعليمية من ١٤٠ الف ، الى ٢٢٣ الف بمعدل نمو سنوي ٢,٤ بالمائة ، ولذا ترتفع نسبة المعلمين الى الطلبة ، لينخفض متوسط عدد الطلبة للمعلم الواحد ، ومن جانب اخر كانت زيادة الابنية المدرسية للتعليم الابتدائي بطيئة من ٨٠٨٥ مدرسة الى ١٠٧٧٩ مدرسة بمعدل نمو سنوي مركب ١,٥ بالمائة وهوأدنى من نمو المعلمين والتلاميذ ، ما يدل على تفاقم عجز الابنية المدرسية في التعليم الابتدائي .

٢. ازداد حجم الطلبة الموجودين في مرحلة الدراسة الثانوية ، المتوسطة والأعدادية ، من ١٠٠٩ الف الى ٢٠٣٣ الف بين السنتين الآنفتين، وبهذا يكون معدل النمو السنوي المركب ٣,٦ بالمائة ، وتعكس تلك المؤشرات الأقبال على اكمال الدراسة الثانوية ، وبذلك يتجاوز ازدياد الحجم التعليمي في المرحلة الثانوية معدل نمو السكان ، بينما كان في التعليم الابتدائي ادنى ، ولقد ازدادت اعداد الابنية المدرسية للمرحلة الثانوية من ٢٦٥٨ الى ٤٩٣٥ مدرسة بمعدل نمو سنوي مركب ٣,١ بالمائة ، ما يفيد اهتمام الأدارة بأبنية التعليم الثانوي اكثر منها للتعليم الابتدائي، وفي الحالتين لا تواكب الابنية المدرسية التوسع التعليمي وتتسع الفجوة آخذين بالاعتبار العجز الأبتدائي ، اما عدد اعضاء هيئات التدريس في التعليم الثانوي فقد ازداد من ٥٢ الف الى ١٢٩ الف بمعدل نمو سنوي مركب ٤,٦ بالمائة سنوياً ، وهو يفوق معدل نمو الطلبة ، وربما بهدف استيعاب المزيد من خريجي الجامعات في التعليم الثانوي لتخفيف بطالة الخريجين .

٣. تشمل بيانات التعليم ما بعد الثانوي جميع المعاهد الفنية والجامعات والكليات الأهلية و الجامعات الرسمية ، ولقد إزداد عدد المقبولين ، العراقيين ، سنويا في التعليم ما بعد الثانوي بين السنتين الدراسيتين ١٩٩٢- ١٩٩٣ و ٢٠١٢ - ٢٠١٣ من ٧١ الف الى ١٦٠ الف بمعدل نمو سنوي مركب ٤,١ بالمائة ، والموجودين من ١٩٥ الف الى ٥٧٥ الف بمعدل نمو سنوي مركب ٥,٦ بالمائة ، ويفهم من هذه المؤشرات قوة الدافع لدى خريجي المرحلة الثانوية لمواصلة الدراسة ، وان معدل النمو مرتفع وربما يصل الى ضعف معدل نمو السكان المنشور اخيرا والذي يقل عن ٣ بالمائة ويقترب من ٢,٦ بالمائة سنويا، و يتضح مما تقدم ارتفاع نسبة الفئة ذات المستوى التعليمي العالي ، ما بعد الثانوية، من مجموع السكان .

٤. تفوق معدلات الانخراط والتخرج في التعليم العالي كثيرا معدلات تزايد القوى العاملة والتشغيل ، وهي من اسباب ارتفاع نسب بطالة الشباب الخريجين ، أما عدد اعضاء الهيئات التدريسية في التعليم ما بعد الثانوي بين السنتين الآنفتين فقد ارتفع من ١٠,٥ الف الى ٣٥,٤ الف بمعدل نمو سنوي مركب ٦,٢ بالمائة ، وهو اعلى من معدل نمو الطلبة الموجودين ما يعني وفرة حملة الشهادات العليا، الماجستير والدكتوراه وما في حكمها ، نتيجة التوسع في تخريجهم ، وقد يتطلب الأمر اعادة تقييم الدراسات العليا والتدقيق في القدرة على الأستيعاب حسب الشروط الاكاديمية المثلى .

٥. تمس الحاجة الى مناقشة جادة حول العلاقة بين فلسفة حقوق الانسان في العراق والتعليم، وما هي عدد سنوات التعليم التي يتضمنها مفهوم حقوق الانسان الاساسية ، ويتصل بهذه المسالة خطر الامية والتي لا يُختلف على ضرورة ازالتها بتدابير خاصة ، وقبل ذلك التحرك لضمان استيعاب كل الفئة العمرية في سن التعليم الابتدائي .

٦. لقد اهتمت دول العالم بفاعلية نظام التعليم والتي تقاس بتنمية المهارات الاساسية في التفكير المنطقي والرياضي وفي العلوم الطبيعية، وفي العراق تمس الحاجة الى هدف آخر وهو الاستعداد للتفكير الموضوعي ، المنهجي والمنظم، في التاريخ والأقتصاد والمجتمع والسياسة ، وترسيخ مبدأ الأختيار في التعامل مع مختلف الأطروحات، وتوجيه الوعي نحو حقائق الوجود البشري، والتعود على الأحتكام الى معايير محايدة في النظر الى الخلافات والنزاعات .

٧. لقد بدأت صعوبات استيعاب مخرجات التعليم العالي مبكرا في العراق ، منذ عام ١٩٦٨ عندما تأخرت تعيينات الخريجين فكانت من ذرائع إضراب الطلبة، وفيما بعد ساعد المورد النفطي على الكثير من المستحدثات ، وازدهار قطاع المنشآت الاقتصادية العامة ، وكلها مكنت من توفير فرص عمل كافية للخريجين ضمن القطاع العام، ومن ثم فرضت حرب الثمانينات اوضاعا مختلفة حيث لم يعد الطلب الاقتصادي على القوى العاملة هو الفيصل ، ومع ذلك أظهر «مسح الواقع والأحتياجات» للقوى العاملة ، ومخرجات النظام التعليمي حسب الاختصاص، الذي اعدته وزارة التخطيط عام ١٩٨٦، حقيقة عدم الانسجام بين مخرجات التعليم والطلب على القوى العاملة ، وقد بينت الدراسة ، التي اعدت بموجب المسح آنذاك ، ان الاقتصاد العراقي لم يعد قادرا على استيعاب مخرجات النظام التعليمي في السنوات الخمس ، حتى عام١٩٩٠، بمهن تناسب التخصص والمستوى التعليمي ، واستمر التعليم ما بعد الثانوي نشطا رغم صعوبات الحصار والوضع الامني فيما بعد في حين تعثر النمو الاقتصادي ، ولم يتطور تنظيم الاقتصاد نحو الحجم الكبير والتقنيات الاحدث كي يزداد الطلب على القوى العاملة بمحتوى تعليمي اعلى .

يتطلع خريجو الجامعات ، عادة ، الى وظائف اشرافية او تخصصية ، او فنية في حالة خريجي المعاهد ، وبواجه العراق مشكلة الفجوة بين التطلعات والواقع لدى الشباب ، وقد تتسع تلك الفجوة ما لم تكتشف وسائل جديدة للتعامل مع هذه المشكلة ، خاصة مع التقلص التدريجي في قدرة القطاع العام على استيعاب الخريجين، ولضآلة طلب القطاع الخاص على قوى عاملة تخصصية او اشرافية ، وقد ظهرت مثل هذه المشكلة في بقية الدول النامية لسهولة التوسع التعليمي في مقابل صعوبة التنمية الاقتصادية وبطء تغير البنية المهنية والتعليمية في جانب الطلب على القوى العاملة .

و نبيّن ان تعجيل المباشرة في التصنيع ، وتحوّل النشاط الاقتصادي عموما نحو الحجم الكبير والرقي التكنولوجي والتنظيمي ، يساعد في استيعاب المزيد من مخرجات النظام التعليمي، اضافة على التغذية الايجابية المرتدة لتطوير مناهج التعليم والتخصصات واغناء مضامينها العملية، وإحداث تغيرات سايكوثقافية تعزز قيمة العمل وحيوية العلاقة بين الناس والانتاج والبناء والتنمية .

الخروج من المأزق

كامل كريم الدليمي

عندما نتحدث عن العراق فلا يبادر الى اذهاننا الا اننا نناقش ملفات رئيسة مهمة يأتي في صدارتها ملفا الاصلاح و الموقف العراقي من التصعيد الامريكي - الايراني ، لذلك فأن نقاشنا ملف الاصلاح يبحث في تدارس خطوات سياسية عملية تبتعد كل البعد عن كتلتي الاصلاح والبناء ، وتعكس قلقنا من مشاكل التدهور الدائم والتذمر الشعبي المستمر .

ولذلك نعتقد ان اصلاح الوضع السياسي بالعراق يكمن في جوانب عدة :

اولاً - تعديل الدستور بأعتبار أن الدستور له اهمية كبيرة في تنظيم حياة المجتمع وترسيخ السلم المجتمعي والحفاظ على العدالة الاجتماعية كمبدأ اساسي في التعامل مع المواطنين بعيداً عن الاقصاء والتهميش والتقسيم والتمييز الطائفي والعرقي والأثني .

وبما ان الدستور العراقي كُتب على عُجالة فقد كان لابد من عودة حقيقية وشجاعة ومراجعة جريئة بنكران ذات كي نضمن انضاج دستور جديد قادر على ترسيخ اركان الدولة المدنية ويحظى بأهتمام واحترام الجمهور ، ويجب ان نعلم ان قدسية الدستور تنبع من ما يحمله من حقوق وواجبات تفتح افاق حياة كريمة للمواطنين .

ثانياً - اعادة النظر في قانون الانتخابات ، فعندما يخرج قانون الانتخابات من عباءة الكتل السياسية ويرسخ لعملية انتخابية ديمقراطية شفافة سيحفظ حقوق جميع المواطنين بعيداً عن استبداد الكتل السياسية ، واحتكارها صياغة قوانين الأنتخابات على مقاسها لتضمن عملية تدوير السلطة بنفس الوجوه والاحزاب ومنع رفد العملية السياسية بدماء جديدة ، لذا لابد من خروج قانون الأنتخابات من سيطرة الكتل السياسية .

ثالثاً - الغاء قانون المساءلة والعدالة وتحويله الى ملف قضائي ؛ العراق اليوم بحاجة الى انصاف من تضرر جراء تطبيقات القانون المزاجية، فلسنا بحاجة الى ان نوجه عقوبة جماعية لابناء مجتمعنا لنخسر اغلبهم ونحولهم معارضين وتحويلهم الى افواج من العاطلين بسبب الاجتثاث وهو ما يجعلنا نفقد الكثير من القدرات العلمية والكفاءات العسكرية التي انفقت الدولة عليها كثيراً ، لذا اعتقد ان خمسة عشر عاماً لتطبيق هذا القانون كفيلة بان نقرر اغلاقه وابعاده عن المناكفات السياسية وتحويلة الى ملف قضائي يبت بكل الشكاوى المترتبة على المتهمين .

رابعاً - اعادة النظر بالملف الاقتصادي ، حيث فشلت خططنا الاقتصادية عبر كل الحكومات التي تعاقبت على ادارة ملف الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ولم نشهد حالة نمو اقتصادي بل تراجعنا كثيراً بالوقت الذي يطلع على واردات العراق وامكانياته يصيبهُ الذهول قياساً لما يشهدهُ البلد من تراجع اقتصادي لذا نحن بحاجة الى خطط اقتصادية و مشاريع تنموية وفسح المجال امام الاستثمار والقطاع الخاص وتقديم التسهيلات لهما لكي يتمكنا من رفد مشروع التنمية وخلق ثورة حقيقية بهذا المجال .

خامساً - اعادة النظر بقانون الاحزاب فهو نتاج احزاب مشتركة بالسلطة وبالتالي تنقصهُ البصمة القضائية ونزاهته التي يحفظ للدولة هيبتها وللمواطن حقه وللعملية الديمقراطية ديمومتها .

سادساً - ضرورة حصر السلاح بيد الدولة و حل المليشيات المسلحه ونزع سلاحها ، وهذه من النقاط المهمة التي لايمكن للدولة ان تحفظ الهيبة أو ان تُحترم دون ان تحتكر قوة السلاح التي قد تتسبب في لحظة بكارثة على صعيد الامن المجتمعي لاسامح الله .

اما موقف العراق من التصعيد الامريكي - الايراني .. فالصراع الحالي بين طهران وواشنطن بدأ يأخذ منحى خطر جداً ، وبالتأكيد سيؤثر سلباً على العراق فيما لم نحسن التعامل مع الازمة ونجابهها بوحدة قرار اولاً وبنفس عراقي خالص ثانياً ، اي ان ننظر لمصالح العراق وشعبه بأسبقية ولانجامل ولانداهن على حساب قضايانا المصيرية ، ولا نخضع لاي ضغوط من شأنها ان تحرف مسار ثوابتنا الوطنية ومنظومتنا القيمية - الاخلاقية تجاه بلدنا وشعبنا .

أن امعان النظر للطرفين المتصارعين (امريكا ، ايران) نجدهم بأمس الحاجة للعراق ، لكن عراقنا بأمس حاجة أيضاً إلى سياسيين يقتنصون هذه الفرصة التأريخية ويجتهدون لأستثمار ملف الازمة والاستفادة منها من خلال عودة العراق كلاعب دولي قادر على استعادة دوره المحوري كدولة فاعلة ، وان نثبت هويتنا الوطنية ونعمل من أجل المصالح الوطنية، وفي غياب ساسة عراقيين محايدين فقدنا الثقة بان يكون لنا دور مهم في ادارة اي ازمة ، لذا سيبقى البحث جارياً سياسيين مخلصين يحددون مصالحنا الوطنية ويعملون لتحقيقها ؟

علينا الاعتراف ، أننا في خضم أزمة حقيقية تتصدرها طبقة سياسية لاتعرف ماهو المطلوب منها تجاه «العراق» في لحظة تأريخية مهمة لاثبات الولاء للوطن والحفاظ على أستقلالية قراره وضمان هوية المواطنة .

أمام سواتر المجتمع .. كم ستصمد المرأة في السياسة ؟

لينا الموسوي

اليوم,تتجه الانظار حول الحكومة العراقية الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي ، والتي من الواضح انها حتى الان تخلو من النساء ، اما رئاسة البرلمان فقد خلت تماماً من النساء فعلى الرغم من وجود ٨٢ امرأة داخل البرلمان العراقي الا انه لم يحصل لاي منهن فرصة الوصول لرئاسة البرلمان او لمنصب نائبيه، كانت هذه المناصب ايضاً من نصيب ثلاث رجال.

اما رئاسة الوزراء ، فلم يتم ذكر اي امرأة ولو علانية لضمان استحقاق انتخابي للنساء يتناسب و دورهن الحيوي في المجتمع العراقي ، اذ وعلى الرغم من استغراق الامر اكثر من ثلاث اشهر لكي يتم اختيار رئيس وزراء توافقي بين الكتل السياسية ، كان من الواضح ان القوى السياسية لا تعّول ولو بشكل بسيط على النساء وقد تخجل ان اصح التعبير في منحهن سيط (الغنى) لتولي اعلى منصب تنفيذي في الدولة, اتسمت الانتخابات الاخيرة التي جرت في ايلول ٢٠١٨ بمشاركة واسعة للنساء ، وبتسقيط وعبثية رافقها تشويه سمعة وطعن بالمصداقية ، اضافة الى اختلاط الاجندة بين الناخبين ، فمنهم من كان يشجع مشاركة النساء بل ويدافع عنهن ، ومنهم من اخذ يتداول حياة بعض المرشحات الخاصة و يستخدمها كوسيلة ابتزاز للقائمة الانتخابية التي تنتمي اليها تلك المرشحة .

٢٥ بالمئة يمنع تجاوزها

يلتزم العراق دستورياً باتباعه نظام الكوتا النسائية في البرلمان ، اذ حدد الدستور نسبة ٢٥ بالمئة لتمثيل النساء ، كانت هذه المرة الاولى التي تدخل فيها العراقيات للمحفل السياسي ، نظام الكوتا والذي اقترح في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة والذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥ لضمان ايصال المرأة لمواقع التشريع وصناعة القرار يعتبر حل مؤقت ومرحلي، الا ان الحل المؤقت هذا قد ساهم بشكل ملموس في انخراط المرأة العراقية في السياسة طوال السنوات الماضية وان لم تكن مشاركتهن تختلف عن مشاركة الرجال ، اذ انقسمت النساء بين تيارات دينية واخرى مدنية ، لكن التمثيل الخجول و المنحسر على النساء الاتي يقربن من ثقة رؤساء الكتل قد اساء كثيراً لطموحات المرأة العراقية ، ان دخول المرأة للبرلمان بنسبة التزام دستوري بلغة ٨٣ مقعداً من مجموع ٣٢٩ في ٣ دورات تشريعية متتالية ، هذا لا يدل على الالتزام بالدستور ، بل بالتذرع به .

قوائم انتخابية

فقد حصلت القوائم الانتخابية على مقاعد برلمانية بطريقة سهلة على شاكلة الـ easy mony اذ قد تحصل امرأة على مقعداً بنسبة اقل من ٥٠٠٠ صوت في مناطق قد يبلغ تعدادها السكاني ٣٠ الف. استغلت الاحزاب السياسية هذا الامر بتطبيق وجود المرأة غير الفعال في البرلمان ، والدليل على ذلك عدم تشريع القوانين التي تصب في مصلحة المرأة طوال السنوات السابقة على الرغم من وجود ٨٣ منهن تحت سدة القرار التشريعي ، وقد تحتاج النساء وان اجتمعن على تمرير قانون يصب بمصلحة الفئة المستهدفة(المرأة والطفل) الى ضعف عددهن من فئة الرجال لفعل ذلك ، ان الاختيار غير الانتقائي للنساء قد فاقم الفجوة بين الناخبات والمرشحات انفسهن ، اذ يمكننا تتبع نسبة قليلة من النساء الاتي صوتن لنساء مرشحات ، فقد وصل عدد المرشحات في الانتخابات العراقية الاخيرة الى ١٩٨٣ امرأة. اي ان ١٩٠٠ منهن لم تحصل على مقعداً في البرلمان لالتزام العراق بتطبيق النسبة الخجولة ، والاستمرارية بأقصاء النساء عمداً من مراكز صنع القرار خلف حجج سطحية يسهل مضغها حتى من تلك الاحزاب التي تدعي انها تشجع المرأة وتضعها في رأس القائمة الانتخابية، ان الزيادة السكانية للنساء والتي بلغ عددها ٥٢ بالمئة من اجمالي السكان لا تتناسب مع المقاعد البرلمانية المخصصة لهن ، لا يمكننا بالمطلق الحديث عن الديمقراطية بتغييب مقصود للنساء والتظاهر بمنحهن حقوق بوجود نسبة لا تستثمر قدراتها .

مع ذلك ، القرار بوجود نساء في السلطة التشريعية لم يكن سياسياً بقدر ما كان ارضاءاً للجمهور المتعطش للحرية بعد ٢٠٠٣ لكن وجود ٨٣ امرأة داخل البرلمان لا يمكن اعتباره تمثيلاً حقيقي للنساء ، فقد استغل الامر حتى وصل الى نيل نساء ليسن اهلاً للممارسة السياسية، اذ ساهمت الكوتا بوجود اثراً سلبي وعدداً غير نوعي من التمثيل النسوي الذي لم يساهم بتطوير اوضاع المرأة العراقية وحمايتها بل العكس .

ان النساء في البرلمانات السابقة قد تركن ارضية سيئة للممارسة السياسية النسوية ، اذ اتهم بعض النائبات السابقات بتهم فساد كبرى ، وصدر عنهن تهاون كبيربل وحتى ممارسة الخطاب العنصري ضد النساء انفسهن وقد رأينا ذلك حين حاول بعضهن تمرير قانون الاحوال الشخصية الجعفري والذي يعتبر من اخطر القوانين التي تسين للمرأة ولحقوقها الرئيسية ، و تعالي النقاشات حول احقية الرجل بالزواج من اكثر من امرأة ، كانت تلك القوانين تقف خلفها نساء برلمانيات !

ذكورية السياسة ... تقصي المرأة اينما كانت

قراءة سريعة للمشهد السياسي النسوي ، يمكننا ملاحظة ان ثمة تغييب تام للمرأة في اهم ادوات السياسة العراقية، اذ لم تحتوي حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حضوراً نسوياً حتى الان ، كما يتم الحديث ومنذ اعلان تشكيل الحكومة عن احتمالية تولي نساء متحزبات لوزارة التربية بطريقة لا تُحسم بعوامل موضوعية ، بل شخصية ، اذ لا يمكن الاعتماد عليهن في قضايا المرأة والطفل لكونهن لا يمتلكن اي تأريخ نضالي ازاء تلك القضايا ، كما علينا ان لا ننسى الحكومة السابقة والتي تعتبر نقطة تحول في السياسة العراقية ، اذ بلغ عدد النساء (٢) فقط في الوزارات الـ٢٢ كما ان العمل الدبلوماسي والذي تكثر فيه المنافسة ، تفتقر هرميته للنساء ، فبوجود ٧٦ سفارة عراقية في جميع انحاء العالم ، ثمة ٣ نساء فقط على رأس السفارات والقنصليات العراقية ، سفيرتين- احدهما في السفارة العراقية في مسقط-سلطنة عُمان ، والثانية في عمان-الاردن ، اما الثالثة فتشغل منصب رئيس دائرة فرعية تابعة للسفارة في امريكا الشمالية والجنوبية والبحر الكاريبي .

كذلك هو الحال في المناصب العليا داخل السلك الاداري ، اذ لم توجد امرأة تشغل منصب (رئيس جامعة)، هذا المنصب الهام الذي له تأثير مباشر على الواقع التعليمي ، كما لم توجد لغاية اليوم اي امرأة تتولى منصب رئيس مجلس محافظة في عموم العراق.

ولكي لا نبتعد عن ذاتية الاقصاء ، فالبرغم من تبوء امرأة لمنصب نقيب المحامين العراقيين الا ان مجلس القضاء الاعلى في دورته الاخيرة بات يحوي ٦ نساء فقط من اصل ٤٨ وهو عدداً كبيراً بالمقارنة مع الدورات السابقة ترافق هذه الممارسات ثقافات مجتمعية مرتبطة بسوسيولوجية المجتمع العراقي التي ترفض بل و تقف بالضد من وجود النساء في مناصب عليا داخل الدولة، منها العادات العشائرية ، والتسقيط الذي ترافقه تشويه السمعة ، كذلك محاولة ربط الحوادث الشخصية والممارسات الفردية وتعميمها على الوجود النسوي في السياسية العراقية ككل ، اذ ارتبطت لفظة (مرشحة) في الاونة الاخيرة والتي تعني امرأة تقدمت للترشح في البرلمان الى شتيمة يكثر تداولها بين الناس بشكل يومي، لا يمكن تخمين المصاعب التي تواجه المرأة ان قررت خوض ضمار السياسة ، فثمة اسباب تستدعي الانسحاب قبل البدء-اي الاستسلام !

التسقيط والطعن .. يلاحقكِ ناشطة كنتِ ام سياسية

تتعرض النساء الى هجوم بمجرد الظهور على الشاشات او الحديث فوق المنابر ، اذ يشكل ظهورها هوس بالنسبة للبعض وقد يعتبرها مادة دسمة للتداول في مواقع التواصل الاجتماعي ، ليس كناشطة تنادي بأحقيتها في حياة كريمة واسرتها ، او كأمرأة تحاول التأثير والتأثر بالنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج بدوره الى دماء نسوية جديدة ، بل كأمرأة قررت الخروج للعيش وليس للبقاء فقط على قيد الحياة,كان لافتاً تعرض عدة مرشحات لفضائح طالت حياتهن الشخصية بل واباحت دمائهن ان اصح التعبير مما تسبب بأنسحاب بعضهن على الرغم من امتلاكهن حظوظ كبيرة في الحصول على المقعد النيابي آنذاك ، رغم ذلك لم يتم تسليط الضوء على مسببات تلك الحوادث بقدر تسليط الاعلام المحلي والدولي على شخوص المرشحات و قصصهن, ان وجود مؤشرات خطرة ازاء منع مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية لا يستدعي الكتابةِ فحسب ، بل يستدعي الوقوف وقفة حازمة من القيادات السياسية التي تمتلك النية المحركة لبعض المبادرات الساعية لتعزيز جذور المرأة في الحقل السياسي.

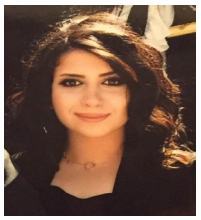

نعومة المرأة والسياسة لا يلتقيان

على الرغم من احاطتنا بالجهود الكبيرة التي تبذلها النساء في المجتمع العراقي ، بدءاً من الوظائف البسيطة وصولاً الى السلطة التشريعية والصراعات الجمة التي تخوضها طوال سنوات الخدمة ، الا ان الامر لا يمكن ان يتوقف مع التعاطف الانثوي الذي نحمله لبعضنا ، ان المرأة العراقية قد ابعدت لقرون عن تولي المناصب العليا، مروراً بحقب سياسية عسكرية كان المرأك فيها نقصية تماماً من المناصب الحيوية، فلم يكن للنساء هدفاً سوى نيل شهادة جامعية والحصول على وظيفة اذ كان ذلك يعتبر سقف الطموح لديهن ، المرأة العراقية بحاجة لاكتساب مزيداً من الخبرات ، ليست الخبرات العلمية والتربوية ، بل السياسية التي تجعلها قادرة على الدخول في منافسة لاعلى منصب في الحكومة العراقية ، التردد الذي يسكن النساء الطموحات ، ومع وصول نساء لا يمثلن سوى الاحزاب الحاكمة المدنية منها و الدينية ، قد يجعل من الصعب التنبوء بمستقبل المرأة العراقية في العملية السياسة ، ان الاشراك النوعي ، والمبادرات القائمة على اساس تمكين النساء يجب ان تستهدف الفئة الضيقة التي يمكنها ان تدير البلاد لا النساء بصورتهن العامة,نحن بحاجة لوجود منظمات مجتمع مدني لا تنمي قدرات المرأة المجتمعية فحسب ، بل السياسية ايضاً, ان التردد الحاصل ازاء العمل السياسي ليس من مصلحتنا استمراره .

ففي الوقت الذي تبذل فيه النساء جهداً للمطالبة بحقوق بسيطة منها تحديد سن الزيجات خارج اطار القانون و الغاء زواج المغتصب من ضحيته ، يمكن في الوقت ذاته استثمار وجود العنصر النسوي في العمل السياسي من خلال اتاحة فرص تدريبية و دراسية تساهم مساهمة فعالة في تطوير واقع المرأة لتحضيرها للحياة السياسية ، وليس الاهتمام بالحريات الشخصية فحسب ، ان السواتر التي يبنيها المجتمع ، الدولة ، والمنظمات النسوية .. لهم دوراً كبير اما بتشجيع المرأة او اقصائها .

شارع يتكلم

طالب سعدون

لا يحتاج الشارع من المعنيين بأمره الى جهد إستخباري ، ولا عيون سرية ، ولا مستشار بأي مستوى، أو من يلفت النظر اليه ، ويدق ناقوس الخطر لديه، أو إنتظار رأي (سالكيه) لتعرف حاله ، وما فيه من أمور يشكو منها ، ويضج بها وتستوجب التغيير ، لأنه مفتوح أمام الجميع بشرط أن يرفع من بيده أمر تغييره هذا التظليل - المانع للسمع ، و(الحاجب للرؤية) - عن زجاج سيارته ، ويرى بالمباشر حال الشارع البائسة ، وينزل اليه .. يتجول فيه .. ويعيش بين أهله ، ويتعرف على أدق تفاصيل عنه ، ويعرف المعاناة التي لم يلتفت اليها أحد ، لكي يتخذ قرارتغييرها نحو الافضل ويزيل عبئها عنه .

* الشارع مدرسة مفتوحة يتعلم منها الجميع ، كل حسب مستواه ومسؤوليته .

*الشارع يعطي لمن يريد أن يتعلم درسا تطبيقا عمليا لذلك التنوع في هذه الفسيفساء الجملية في إطار وطني شامل تحت خيمة الوطن الواسعة .. درس نتعلم منه كيف نعزز هذه الوحدة .

* الشارع لوحة جميلة تنمي الذوق ، وتنعش الروح ، تعكس الوان الطيف الشعبي الأصيل ، تجد فيه كل طبقات المجتمع وشرائحه ومكوناته ، ومستوياته الثقافية والاجتماعية .

* الشارع كالوحدة العسكرية ، تأخذ عنوانها من آمرها الذي يبرهن على عبقريته وقوته واستحقاقه لمنصبه في أداء الجندي ومظهره ، العلاقة بين الاثنين تبادلية ، مهمة الاول تطوير الثاني ، و واجبه أن يصل به الى مستوى من الكفاءة تتيح له تسديد الضربة الى الهدف - العدو بمهارة عالية في كل الظروف والاحوال .

تستطيع أن تعرف مستوى الاول في فن القيادة من التزام وانضباط الثاني وكفاءته في أداء واجبه القتالي .. تفاعل الاثنين يعطي النتائج المطلوبة .. فالعلاقة بين الأمر والجندي مثل المعادلة الكيمياوية .. العلاقة بين ذرات الهيدروجين والاوكسجين مثلا ينتج عنها مادة إسمها الماء ، وأي تغيير في المعادلة لا يعطي المادة نفسها ، وربما يأخذ شكل مادة اخرى مختلفة .

وهكذا هي أيضا علاقة المسؤول بالشارع .. إختصاصه العام هو الشارع ، أي فهم المجتمع وحاجاته وتطلعاته ومشاكله .. ومهارته تكمن في توظيف إختصاصه الخاص لخدمة الاختصاص العام ومهمته أن يستجيب لحاجة الشارع ، ويعرف ما يريد منه، والإمور التي يعاني منها لكي يظهر بالشكل الجميل .

النظافة صنو النظام

رئيس وزراء دولة عربية وضعها المادي ليس بأحسن من حالنا زار دولة أجنبية أخرى ، وبدون الدخول في التفاصيل ، لكي لا يكون إعلانا لها ، ودعاية له أذهب مباشرة الى مضمون الخبر ، وما لفت انتباهي فيه هو (القمامة) التي تشوه وجه الشارع، والنظافة وهي سر الجمال ، وتعكس مستوى النظام ، وهيبة الشارع ، ومدى إحترامه وعدم الاعتداء على حرمته لكي يحافظ على جماله .

هذا الرئيس الضيف وجه المعنيين في بلاده بدراسة تجربة تلك الدولة المضيفة في مجال التخلص من القمامة التي تعد في بلاده مشكلة ينبغي التخلص منها ، بعد ما رأى ما بهره من النظافة ، والاستفادة من خبرة الدولة المضيفة فيها ، ليس في التخلص منها فقط ، وإنما في تدويرها ، وليس جمعها لتكون جبالا، ومعالم للمدن كما حال بلادنا مع هذه المشكلة الكبيرة .

وهذه هي مسؤولية الدولة والقائمين عليها تبدأ من رفع القمامة والنظافة في الشارع ، وتتدرج صعودا الى مهمة السيادة والدفاع التي تتطلب تضحيات جسيمة تصل الى حد الاستشهاد .

وأنا اطالع الخبر مرت في ذهني صور شوارعنا وأحيائنا وتكدس النفايات والاوساخ فيها ، وغرقها بالمياه في موسم الامطار والسيول ، وحالها في الصيف ، وتمنيت أن يراجع كل مسؤول تعهداته في بداية تسلمه المسؤولية ، وكم حقق منها ... فكم حققت أمينة بغداد مثلا من تعهدها للبغداديين عند تسلمها المسؤولية بان تكون بغدادهم نظيفة ، وبحلة جديدة تغاير ما آل اليه وضعها ، ذلك التعهد الذي بعث حالة من التفاؤل في النفوس ، فهي لم تذهب في الاحلام بعيدا ، بسبب الموازنة (المتقشفة) في حينه ، بل ذهبت الى (الممتنع) عند غيرها ، وربما (السهل عليها) ، وفي حدود الممكن لمن يتطلع الى ما يريده منها ، وهو في متناول اليد ماديا وفنيا، وليس بالعمل المعجز ، ولا يحتاج الى تكنولوجيا متطورة ، وخبرات أجنبية ، وعمالة مستوردة ، بل تحتاج الى عامل نظافة ، ومشرف ميداني ، ومتابعة من أعلى المستويات للعملية ، وتماس مباشر بالشوارع والازقة ، والاحياء ، وتطبيق النظام ، والقانون، ومساحات خضراء من إنتاج مشاتل العاصمة ، وهي أمور بسيطة في مقدور أي مسؤول بلدي أن يقوم بها في منطقته .

ليس الأمر بذلك التعقيد و تجارب الشعوب الفقيرة النظيفة تؤكد ذلك .. فهذه رواندا على سبيل المثال بلد فقير في أفريقيا ، لكن نظافة شوارعها أول شيء يجلب الانتباه فيها ، حيث يستمر عمل النظافة على مدار اليوم ، وهناك غرامات تفرض على من يلقي القمامة في الشوارع ، وللشرطة سلطة ضبط من يخالف .. فالنظافة فيها تعد ثقافة وعادة .

ولكن هل تغيرت صورة بغداد على مدى تعاقب الحكومات وظهرت بحلة نظيفة ، وهل ظهر وجهها الجميل بعد أن توارى وراء صخب الفوضى ، والتجاوز على شوارعها ، وأصبحت تلال النفايات والانقاض والاوساخ من المعالم (الطبيعية) والمشاهد المألوفة لمناطقها ، ومداخلها من جهاتها الاربع ، والتي تعد عنوانا لها ؟

الواقع يجيب ...

صور كثيرة مؤلمة عن حال بغداد تصادفك على الطريق .. ومن تلك الصور التي تبعث على الأسى أن تتحول واجهة إحدى المؤسسات الحكومية في شارع ٨٤ في حي العامل ببغداد على سبيل المثال الى مكب للنفايات ، فيما تحولت الجزرة الوسطية للشارع الى مكان لرمي القمامة ، التي امتدت الى وسط الشارع ، وتتملك من يشاهدها العجب لهذا التشويه لجمالية الشارع .

المسؤول - أي مسؤول في الدنيا ، ليس عابر سبيل في الشارع .. بل ينبغي أن يكون في تواصل دائم معه، فمكتب المحافظ المفتوح مثلا هو الشارع ، يمارس من خلاله واجبا قياديا وطنيا يتمثل في معرفة نبضه ، وقياس مدى صحته وسقمه .. لكي يصف له العلاج المناسب للشفاء ليمارس بعدها حياته بصورة طبيعية ..

والشارع في العالم هو إستطلاع دائم على الهواء للحالة السياسية في أي بلاد في الدنيا ، وكتاب مفتوح مكتوب بكل اللغات ، ليس بحاجة الى مترجم ، وهو فولد اعلامي يشمل البلاد كلها ، يجده الزائر أمامه أينما حل فيها ، ويعكس حالها بدقة عالية .

الشارع يعكس مستوى البلاد والزائر يعرف مستوى البلاد من شارعها .. منه يعرف قوتها الاقتصادية، وإنتاجها من خلال المعروض من البضائع الوطنية ، ومنه يعرف مستوى تعليمها وثقافتها وصحتها ومكوناتها واسواقها، ويعرف نسبة الفقر والبطالة ، ودور شبابها ، ويعرف هيبة الدولة من درجة تطبيق القانون .. من نظافته ، وقوة النظام والالتزام فيه ، ومن شرطي المرور الذي يعد (ممثل الدولة) في الشارع .

وهكذا صعودا في سلم المسؤولية السياسية والادارية .. ولهذا يجب أن يتقدم الصفوف من يفهم الشارع - الرأي العام جيداً، و يعرف ما يريد وواجبه رفع الأمور الضاغطة عن حياة المواطن، وتوفير ما يحتاجه ، لكي يتقدم الى أمام ، نحو الافضل .

وباختصار شديد يمكن أن تعرف أداء الدولة ، وإنجاز الحكومات من الشارع .. حيث ينعكس عليه العمل والفشل ، في النظام والنظافة ، والاقتصاد والانضباط ، والعلاقة بين الشعب والنظام .. الخ من الامور التي اشرنا اليها .

ضجيج في الشارع

أكثر من خمسة عشر عاما وضخب المولدات الكهربائية الاهلية يملأ الفضاء بالضوضاء ، بعد إن انتشرت في الاحياء كالسرطان ، بشكل عشوائي ، دون ضوابط ، ومراعاة لجمالية المدينة التي شوهها الاهمال ، ودون إعتبار (لراحة) البيوت ، وكأن قدرها أن لا تستنزف هذه المولدات أموالها فقط ، وإنما تسلب راحتها أيضا .. صخب يجتازالجدران والابواب والشبابيك ، ويعكر مزاج المواطن ، وهو في جنته الارضية (بيته) ..

أسلاك (شائكة) شوهت منظر الشوارع .. فلا يعقل أن تمتد اسلاك المولدات في الشوارع بهذه الصورة البدائية الخطيرة ، على مدى كل تلك السنوات العجاف والأمر لا يحتاج الى خيال ، ولا أموال ، ولا عبقرية لمعالجة الموضوع لإنقاذ الناس من هذه الاسلاك (المتخلفة) ، لن تقوم الجهات المعنية بمد (سلك) خط خامس على أعمدة الكهرباء (الوطنية) يضاف للاربعة الموجودة ، ويكون خاصا بالمولدات الاهلية ، وتجميع المولدات خارج الازقة والشوارع الضيقة ، اذ لا يعقل أن تبقى الاسلاك تتدلى بهذا الشكل البدائي الخطير ، وتنتشرالمولدات بين البيوت في الأزقة الضيقة بهذه الطريقة الخطيرة أيضا على الحياة والبعيدة عن الذوق والجمال والصحة .

شواهد كثيرة تؤكد أن الشارع يتكلم ، لكن ليس هناك من يسمعه ، ويدفع حاله الى التساؤل لماذا من بيده أمرتغييره نحو الافضل بعيد عنه ، له عالمه الخاص ، والشارع له عالمه الأخر المختلف..؟ فهل يسير الاثنان بخطين متوازين ؟.. ومتى يلتقيان ..؟

كلام مفيد :

لا يوجد صمت بلا صوت .. غالبا حين نصمت نثرثر في أعماقنا كثيرا ، ربما يكون صمتنا هذا أشد ضخبا من الصراخ .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 74 Feb. 2019 العدد الرابع والسبعون- شباط ٢٠١٩

الحضارة العراقية .. الواقع والطموح

د. سعدي الابراهيم

لا تمتلك كل الدول في العالم نفس الزخم الحضاري ، سواء من حيث الكم او من حيث النوع ، بل ان البعض منها يكاد ان يكون محروما بشكل كامل من هذه الثروة .

العراق معروف عنه بعمقه الحضاري الذي يمتد الى الاف السنين ، ومرت على ارضه عشرات ، اذا لم نقل مئات الاقوام والدول والإمبراطوريات ، لكل منها بصمة خاصة طبعتها على ارضه ، فبقي منها ما بقي واندثر مع مرور الزمن ما اندثر ، ولا احد يستطيع ان ينكر فضل الحضارة السومرية على البشرية او البابلية او الاشورية ، ففضلا عن الارث المعنوي المعروف من نشر الحرف الاول والقراءة ، واللوائح القانونية ، فأن الشاخص المادي ما زال قائما الى يومنا الحاضر ليكون شاهدا على تاريخ العراق وغناه ، الا ان القول بأن لبلدنا حضارة عميقة وتاريخا قد لا يعد كافياً ، ولا بد من ان تضع الانظمة السياسية في الوقت الحاضر سياسات عامة، وخططا لربط الماضي بالحاضر للانطلاق الخلاق نحو المستقبل الزاهر ، المفعم بالإنجاز .

اما عن اليات الاهتمام بالحضارة العراقية وتوظيفها لبناء مستقبل افضل للبلاد ، فمن الممكن توضيح البعض منها عبر الآتي :

اولاً - اعادة ترميم وحماية المدن الاثرية : اولى خطوات الاهتمام بالحضارات القديمة ، هو اعادة ترميم وبناء المدن التاريخية ، وجعلها مكانا ملائما لاستقبال السياح والوافدين من كل بقاع العالم ، وهذا البناء ينبغي ان يكون معبرا عن هويتها الاصلية ، ومتناسقاً مع عمقها التاريخي ، كي تكون محط جذب للأنظار سواء في داخل البلاد او في خارجها ، فليس من المعقول ان يطالب العراق باحترام تاريخه الطويل، في الوقت الذي لا يجد دليلا واضحاً على احترامه هو لهذا التاريخ .

ثانياً - الحضارة والتنشئة الاجتماعية : الدول تختلق القصص والروايات وترسم صورة مشرقة لأجدادها، وتزرع فكر البطل التاريخي ، في اذهان الاجيال القادمة ، وتنشئهم على امجاد الماضي وثقة انسانها العالية بنفسه ، على الانجاز وصنع المستحيل ، بينما العراق يمتلك كل هذا الموروث البطولي الجذاب ، ولا يحتاج الى اختلاقه ، وبالتالي لا بد من ان تشكل لجان عالية الهمة والثقافة ، من اجل انتقاء مواد من الحضارة القديمة يتربى عليها التلاميذ والطلبة ، تكون عملية إعادة امجادها هدفاً وطنياً في المستقبل .

ثالثاً - تسخير الاعلام والسينما لجذب الانظار الى الحضارة : عرف العالم الاهرامات المصرية ، من خلال كثرة المواد الاعلامية والافلام السينمائية التي تناولتها ، على العكس من العراق الذي لم يعطها الزخم الحقيقي ، لذلك فأن عملية تسخير وسائل الإعلام والسينما في سبيل ابراز جوانبها المشرقة ، ونقلها الى العالم بات امراً ملحاً ، ومصلحة وطنية عليا لا يمكن تأجيلها .

رابعاً - المهرجانات الدولية : تعتبر المهرجانات والمؤتمرات الدولية ، امرا مهما في سبيل تعريف العالم بالحضارة العراقية ، بالأخص عندما تكون المدن التاريخية مكاناً لإقامتها .